



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

العدد
35
2019
أكتوبر

التخطيط الاستراتيجي يثمر مشاريع حيوية عملاقة



السيولة الوفيرة تغذي شرايين القطاعات الانتاجية

مستقبل الأعمال في الإمارات مشرق

إكسبو 2020 دبي.. ملتقى الابداع والابتكارات

www.economy.ae

هيئة التحرير بوزارة الاقتصاد

المشرف العام:
حميد المهيري

مدير التحرير:
عماد العلي

سكرتير التحرير:
نجلاء أبو القاسم

مشرف القسم الانكليزي:
لبنى صلاح الدين

التنسيق:
محمد إبراهيم

التوزيع:
سعيد بطي المهيري
صلاح العبري

التصوير:
محمد شافي

التصميم والإخراج الفني:



مكاتب وزارة الاقتصاد

الإمارة	الهاتف	الفاكس
أبوظبي	02 613 1111	02 626 0000
دبي	04 314 1555	04 358 1811
الشارقة	06 528 1222	06 528 5333
عجمان	06 747 1333	06 754 7979
رأس الخيمة	07 227 8000	07 228 0099
ام القيوين	06 766 4426	06 766 4426
الفجيرة	09 223 3330	09 222 0041
مدينة العين	03 765 5268	03 766 4880

للتواصل والإقتراحات
communication@economy.ae

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

العدد
35
2019
أكتوبر



المحتويات

08

مشاريع استراتيجية
التخطيط الاستراتيجي يثمر مشاريع
حيوية عملاقة

11

تنوع اقتصادي
السيولة الوفيرة تغذي شرايين
القطاعات الانتاجية

15

مال وأعمال
مستقبل الأعمال في الإمارات مشرق



34 | الاقتصاد في أرقام

36 | الابتكار

الابتكار رافد أساسي للتنمية
والنمو الاقتصادي

40 | تكنولوجيا الغد

43 | أنشطة وفعاليات

07 | رسالة الوزير

رؤية تنمية شاملة ومتكاملة

19 | شباب الأعمال

23 | صاحبات الأعمال

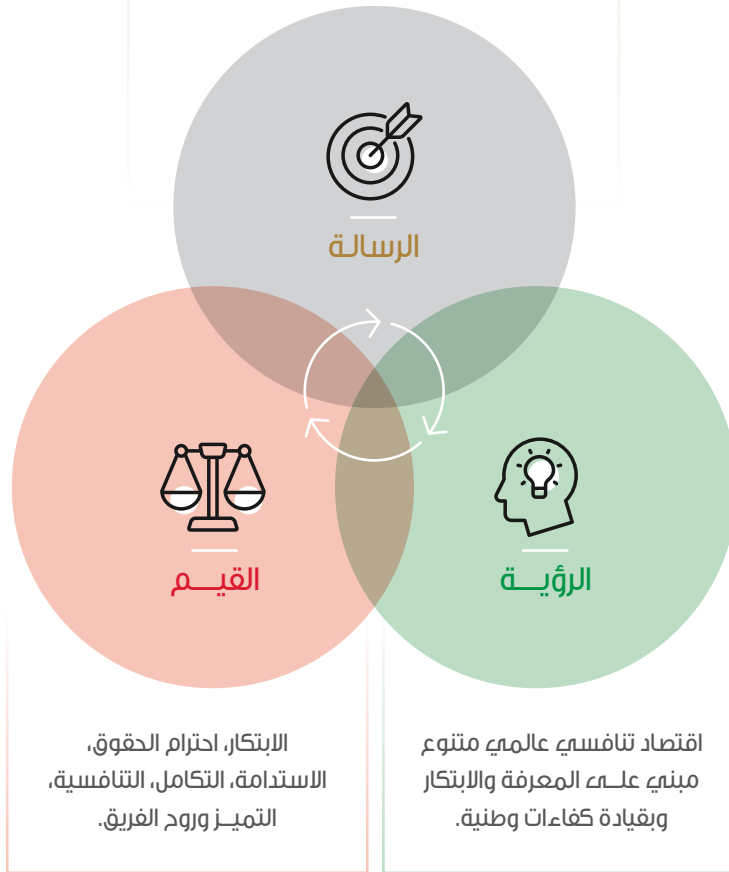
26 | إكسبو

إكسبو 2020 دبي ..
ملتقى الابداع والابتكارات

30 | تنافسية

منظومة تنافسية متكاملة
تعزز ريادة الإمارات عالميا

تحقيق تنمية وتنافسية الاقتصاد الوطني
وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال
الاقتصادية عبر سن وتحديث التشريعات
الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية
وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتنمية
السياحة عبر تطوير منتجاتها وتحسين جودتها
وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة
وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
وحماية حقوق المستهلك والملكية
الفكرية ودعم جهود الجمعيات التعاونية
وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتعميم
التطبيقات الذكية المميزة بقيادة كفاءات
وطنية وفقا لمعايير الابداع والابتكار والتميز
العالمية واقتصاديات المعرفة.





المهندس سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد

رؤية تنموية شاملة ومتكاملة

بالعمل والعيش الكريم، ليؤسسوا أعمالهم واستثماراتهم بكل طمأنينة، وهذا يدعم البيئة التنافسية للدولة ويعزز من مكانتها على خريطة الاقتصاد العالمي، ويساهم ذلك أيضاً في تسريع خطوات الإمارات لتجسيد رؤيتها وتحقيق اقتصاد تنافسي يقوم على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار، وبما يدعم من كفاءتها في دفع عجلة الاقتصاد، وفق أرقى المعايير الدولية وأفضلها، وهو ما تؤكد العديد من التقارير الدولية التي أشادت بتميز الاقتصاد الإماراتي وانفتاحه على ممارسات الأعمال والاستثمار.

وؤكد أن من أهم العوامل التي تقف وراء الثقة المتزايدة باقتصادنا الوطني وأدائه العالي ونموه المتوازن والمستمر ان القيادة الرشيدة لم تكتفِ بإطلاق واعتماد استراتيجية اقتصادية تقوم على التنوع والمرونة والانفتاح نظرياً، إنما عملت على تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة مبادرات ومحفزات تتسم بالاستمرارية والتغير تراعي من خلالها المستجدات التي تطرأ على الساحات الوطنية والإقليمية والدولية، وتحقق في الوقت ذاته مصلحة الدولة ومؤسساتها و مجتمع الأعمال و المهتمين بالشأن الاقتصادي، وبما يعكس على نمو بيئة الأعمال والاستثمار، ويحسن من مستويات جودة الحياة والرفاه والسعادة.

اقتصادات المنطقة والعالم، التي تحافظ على النمو والتنوع والابتكار، الأمر الذي يؤكد نجاح السياسات التي تتبعها الإمارات في المجالات الاقتصادية والمالية والاستثمارية.

و تزداد أهمية دور الإمارات كمركز مالي قوي، وكجسر تجاري حيوي بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، وذلك بالنظر لما تتمتع به من بنية تحتية، وقدرات لوجستية متقدمة، وموقع استراتيجي يجعل منها شريكاً تجارياً مثالياً على مستوى المنطقة والعالم.

وعلى مدار سنوات قليلة، استطاعت دولتنا تحقيق تطور لافت للنظر فيما يتعلق بمكانتها العالمية على المؤشرات التنافسية، وذلك نتيجة اعتمادها مبادئ المرونة والحرية والانفتاح، وخاصة في القطاعات الاقتصادية على اختلاف أنشطتها، وتحديداً في كل ما يدعم الاستثمار الذي ينعكس إيجابياً على قطاعات مثل البنى التحتية والنقل والصناعة والسياحة وغيرها.

كما ان انفتاح دولة الإمارات واحتضانها الأفكار والمشروعات الإبداعية في شتى المجالات، جعل منها أرضاً للفرص وتحقيق الأحلام، وذلك لما تتسم به من بيئة آمنة ومستقرة، وموقع حيوي، وتشريعات واستراتيجيات تحفز الراغبين

الثقة الدولية المتزايدة باقتصادنا الوطني، وتحول الإمارات إلى وجهة مفضلة وقبلة للمستثمرين ورجال الأعمال وكذلك رواد الأعمال والمبدعين وأصحاب الأفكار الطموحة والمهمة، كل ذلك لم يأت من فراغ، وإنما نتيجة لمجموعة من العوامل، أولها الرؤية التنموية الشاملة والمتكاملة التي تتبناها القيادة الرشيدة، والتي تتعاون مختلف المؤسسات والهيئات على تطبيقها بدأب وإصرار، من أجل هدف واحد، هو الارتقاء بمكانة الإمارات على خريطة الدول المتقدمة، إلى جانب اهتمامها بالاستثمار في بناء الكوادر المواطنة المتخصصة في المجالات النوعية الدقيقة، التي تمثل إضافة حيوية للاقتصاد الوطني.

وكل المؤشرات ، تشير بوضوح إلى أن الإمارات تسير في الطريق الصحيح، الذي رسمته لنفسها منذ سنوات، وتتطلع إلى تعزيز ريادتها على خريطة الاقتصادات المتقدمة، وبما يواكب أهداف أجندتها الوطنية الطموحة ، التي تستهدف تحقيق المركز الأول في العديد من المؤشرات التنموية في مختلف المجالات والقطاعات.

وتؤكد الشهادات الصادرة من جهات دولية تحظى بالمصداقية والشفافية، الثقة بالاقتصاد الإماراتي، باعتباره أحد أهم



التخطيط الاستراتيجي يثمر مشاريع حيوية عملاقة

مشروعات عملاقة

و في إمارة أبوظبي، يتواصل تنفيذ المشروعات الحيوية العملاقة الفريدة ومنها مفاعل "براكه" للطاقة النووية وتعد "براكه" أول محطة للطاقة النووية في الإمارات، والتي من المتوقع أن يكتمل تشغيلها بحلول 2020، وستلبي نحو 25% من الطاقة الكهربائية التي تحتاجها الدولة. ويشمل المشروع الذي تبلغ قيمته 23 مليار دولار (84.4 مليار درهم) أربعة مفاعلات تنتج ما مجموعه 5600 ميغاواط. و أُنجزت مؤخراً مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، عمليات التشغيل الآمن لمحولات الطاقة الرئيسية والاحتياطية ونقل الغاز المعزول في المحطة الثالثة من مشروع براكة للطاقة النووية السلمية في منطقة الظفرة بإمارة أبوظبي.

ووصفت المؤسسة، هذه الخطوة، بالمهمة نحو إنجاز عمليات الاختبار والتشغيل،

و تمضي الدولة قدماً في تطوير المشاريع التنموية وتنفيذ الخطط المستقبلية التي تعزز من محركات النمو، وتلبي الطموحات نحو مستقبل تكون فيه الإمارات هي الأفضل في كل المؤشرات، ووفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية بما يخدم مسيرة التنمية والبناء وتحقيق المزيد من الإنجازات والمكتسبات الوطنية التي تشهدها دولتنا الغالية.

تواصل دولة الإمارات إطلاق وتنفيذ مشاريع ضخمة في البنية التحتية تنسجم مع رؤية القيادة الرشيدة

تواصل دولة الإمارات إطلاق وتنفيذ مشاريع ضخمة في البنية التحتية تنسجم مع رؤية القيادة الرشيدة والتوجهات الحكومية في إقامة مشاريع تضمن التفوق في مسيرة التنمية الشاملة عالمياً، وتساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الإمارات إلى بلوغها عبر فرص استثمارية تركز بشكل خاص على المشاريع الهامة الاستراتيجية، وتحقق الرضا والثقة والطمأنينة وتدعم النمو الشامل والمستدام للدولة والمنطقة من خلال مشاريع التوسعة والبنية التحتية لطرق الدولة الحيوية.



وتمهد لإجراء اختبار الأداء الحراري للمحطة.

**إقامة مشاريع تضمن التفوق
في مسيرة التنمية الشاملة
عالمياً، وتساهم في دفع
عجلة الاقتصاد الوطني إلى
الأمام**

وأكدت المؤسسة أيضاً نجاح التشغيل الآمن لمحولات الطاقة الاحتياطية ومحول التنبيه في المحطة الثالثة ضمن ظروف التشغيل الاعتيادية، بعد الحصول على موافقة ودعم شركة أبوظبي للنقل والتحكم (ترانسكو). وتحققت هذه الإنجازات بعد عام من إتمامها في المحطة الثانية وعامين في المحطة الأولى، ما يعكس جدوى بناء أربع محطات متطابقة في الوقت ذاته.

يُذكر أن العمليات الإنشائية تتقدم بثبات في محطات بركة للطاقة النووية السلمية، حيث وصلت نسب الإنجاز الكلية في المحطات الأربع إلى 93%، بينما وصلت نسبة إنجاز المحطة الثانية إلى 95%، والثالثة 91%، والرابعة 82%، بعدما استكملت الأعمال الإنشائية كافة في المحطة الأولى، وفق أعلى معايير السلامة والجودة العالمية، وهي تخضع حالياً لاختبارات شاملة، تمهيداً للحصول على رخصة التشغيل من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية.

وتسهم المحطات الأربع فور تشغيلها في تزويد دولة الإمارات بطاقة كهربائية

الصرف الصحي" وتبلغ تكلفة برنامج تطوير النفق الاستراتيجي 1.5 مليار دولار (5.7 مليار درهم)، ويعتبر هذا البرنامج من أفضل الحلول الاقتصادية التي توفر نظاماً جديداً للصرف الصحي بشكل فعال لتلبية متطلبات النمو السكاني والعمراني لجزيرة أبوظبي وضواحيها.

ويتكون المشروع من نفق عميق لخط الصرف الصحي بطول 41 كلم، وبقطر داخلي يصل إلى 5.5 متر، كما يحتوي على خطوط صرف صحي فرعية بطول 45 كلم، تربط 34 محطة.

**تطوير المشاريع التنموية
وتنفيذ الخطط المستقبلية
التي تعزز من محركات النمو**

آمنة وموثوقة وصديقة للبيئة، كما ستحدّ المحطات من انبعاث 21 مليون طن من الغازات الكربونية سنوياً.

كما يتواصل العمل في مطار أبوظبي الدولي الجديد الذي تبلغ تكلفته نحو 3.5 مليار دولار (12.85 مليار درهم) وسيصبح واحداً من أكبر المطارات في العالم مع قدرة استيعابية تتجاوز 30 مليون مسافر في السنة.

ويعد مبنى المطار الجديد أكبر مشروع إنشائي في أبوظبي حالياً، وأحد أكبر مباني المطارات في العالم فهو يمتد على مساحة 742000 متر مربع، ويضم 65 بوابة للطائرات و35000 متر مربع للسوق الحرة ليستوعب 30 مليون مسافر في السنة عند تشغيله.

ومن المشاريع العملاقة التي يجري تنفيذها في أبوظبي مشروع "نفق





مشاريع كبرى

وتفتتح دبي خلال العام الجاري 5 مشاريع كبرى، تمثل نصف المشاريع الكبرى التي سيتم افتتاحها في منطقة الخليج لهذا العام، وفق ما ذكرته مجلة «كونستراكتشن ويك أونلاين».

وتشمل أكبر تلك المشاريع دبي أرينا، وهو أكبر استاد مغلق مكيف، وتوسعات سكن ومنتجعات رويال أتلانتيس على جزيرة نخلة جميرا، بتكلفة 5.14 مليارات درهم

ويمثل خور دبي السكني (دبي كريك) ثالث أكبر تلك المشاريع، ويتكون من ستة أبراج، والمشروع التالي في القائمة هو مسجد مركز دبي المالي العالمي، ويقع في إطار مشروع جيت أفينيو الذي يتكلف مليار دولار. وأخيراً مشروع جي بي آر 1 الواقع على إحدى قطع أراضي مساكن جميرا بيتش ويتكلف مليار درهم.

تنفيذ مشاريع عملاقة تلبي الطموحات نحو مستقبل تكون فيه الإمارات هي الأفضل في كل المؤشرات

في العين، يضم 3 آلاف وحدة، وتبلغ تكلفة المشروع 1.5 مليار دولار (5.7 مليار درهم). ويبعد المشروع نحو 13 كيلومترا جنوب مركز المدينة.

ومن المشاريع الحيوي الأخرى مدينة الشيخ شخبوط الطبية

بالذي يعد إضافة و نقلة نوعية لقطاع الصحة الإماراتي وهي أول مدينة طبية متخصصة بعلاج الحروق المتقدمة، وغيرها من الأمراض. وبلغت تكلفة المدينة الطبية، نحو 1.1 مليار دولار (4 مليارات درهم). وتشتمل على 732 سريرا إلى جانب 424 سريرا كغرف للمرضى المقيمين بعد الجراحة.

ومن المشاريع الحيوية الأخرى في إمارة أبوظبي البنية التحتية لـ "مدينة زايد" وتبلغ قيمة المشروع نحو 909 909 ملايين دولار (3.33 مليار درهم)، ومن المخطط الانتهاء منه بحلول عام 2020. إضافة إلى مستشفى العين الجديد وسيضم المستشفى، الذي تبلغ تكلفته نحو 1.2 مليار دولار (4.4 مليار درهم)، نحو 719 سريرا ويمتد المشروع على مساحة قدرها 347 ألف متر مربع، ويتألف من مبنى رئيس ومواقف للسيارات تتسع لـ 1500 سيارة، ومركز خدمات لوجستية، ومحطة طاقة كهربائية بطاقة 60 ميغاوات، وغيرها من المرافق والخدمات العلاجية المتطورة، التي تلبي احتياجات سكان المنطقة.

كما طورت أبوظبي مشروع "عين الفايضة" وتبلغ استثمارات المشروع لإسكان المواطنين نحو 1.2 مليار دولار (4 مليارات درهم)، ويوفر 2000 فيلا. ومشروع إسكان المواطنين في جبل حفيت

السيولة الوفيرة تغذي شرايين القطاعات الانتاجية

سيولة البنوك تمكنها من تمويل المشاريع النوعية في القطاعات المختلفة

وتكشف المؤشرات المصرفية للقطاع المصرفي في الدولة عن الفيض المستمر للودائع على القروض وفازت الودائع المصرفية على القروض بنهاية يونيو 2019 إلى 81.6 مليار درهم مقابل 61.7 مليار بنهاية يونيو 2018.

ويعتبر التفوق القياسي المستمر للودائع على القروض صمام أمان للنظام

القطاعات الاقتصادية وتسريع وتيرة نمو الاقتصاد.

ويأتي التفوق القياسي المتواصل للودائع على القروض بالبنوك في ظل نمو مستمر للودائع والإقراض المصرفي معاً، ما يعكس حيوية النظام المصرفي كما تتطلب زيادة الفوائض بين الودائع والإقراض تخفيف البنوك من قيودها على الإقراض سواء للشركات أو الأفراد.

وشدد خبراء اقتصاديون وماليون على أن استمرار تفوق الودائع على القروض المصرفية يؤكد متانة النظام المصرفي في الدولة، كما يعكس بوضوح جاذبية القطاع المصرفي لودائع المقيمين وغير المقيمين وكذلك جاذبيته للإقراض معاً.

وأشار الخبراء إلى النجاح الكبير الذي يحققه النظام المصرفي على مدار 27 شهراً وظهر جلياً في الفيض المستمر للودائع على القروض خاصة بعد أن تلاشت الفجوة بين القروض والودائع في مارس 2017.

تلعب لسيولة المالية الوفيرة التي تحوزها البنوك العاملة في الدولة دوراً حيوياً هاماً في تغذية شرايين القطاعات الاقتصادية والتجارية خاصة الانتاجية منها ذات الفيكمة المضافة المرتفعة وما عزز هذا المنحى الايجابي وعزز وتيرة تنفيذ الكثير من المشاريع الانمائية تفوق الودائع على القروض في البنوك الوطنية والاجنبية العاملة في الدولة، ما يؤكد متانة القطاع المصرفي في الامارات والثقة العالية التي يحوزها من جانب، إضافة الى زخم المشاريع الجديدة واستمرار عجلة مختلف القطاعات الاقتصادية بالسير قدما على طريق النمو التوسع.

وقد اصلت الودائع المصرفية تفوقها على القروض بالبنوك العاملة في الدولة للشهر السابع والعشرين على التوالي دون تراجع بإجمالي 81.6 مليار درهم بنهاية شهر يونيو الماضي، وفقاً لأحدث تقارير وإحصاءات مصرف الإمارات المركزي، ما يعزز قدرة القطاع المصرفي على ضخ التمويلات المختلفة في شرايين



ويشدد خبراء ماليون على ضرورة تنشيط الإقراض، مشيراً إلى أن قطاعنا المصرفي ليس بحاجة لتفوق كبير للودائع على القروض بل نحتاج للتوازن بينهما وعلى البنوك أن تطرح منتجات تمويلية محفزة، علماً بأن تزايد السيولة الإجمالية في الإمارات مؤشر جيد جداً، لكن علينا توفير المزيد من القروض للشركات والأفراد، وأن تخفف البنوك من شروط الإقراض، والمراقب للنظام المصرفي يرى أن أسعار الفائدة تتراجع بين البنوك (الإيبور) ونحن لسنا بحاجة إلى أسعار فائدة مرتفعة لأنها تكسب الأموال في البنوك والمطلوب ضخها للسوق.

وجود احتياطات كافية من رأس المال والسيولة، وتسجيل أداء مالي متماسك وكفاءة تشغيلية عالية.

و يعتبر فيض الودائع على القروض مؤشر جيد لمتانة النظام المصرفي في الدولة، حيث لا توجد مشكلات اقتراض كبير، وبلا شك حالة الائتمان المحلي في الدولة ليست مقلقة بل هي جيدة، و

يتمتع النظام المصرفي في دولة الإمارات بقوة كبيرة

المزيد من السيولة في الأسواق لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

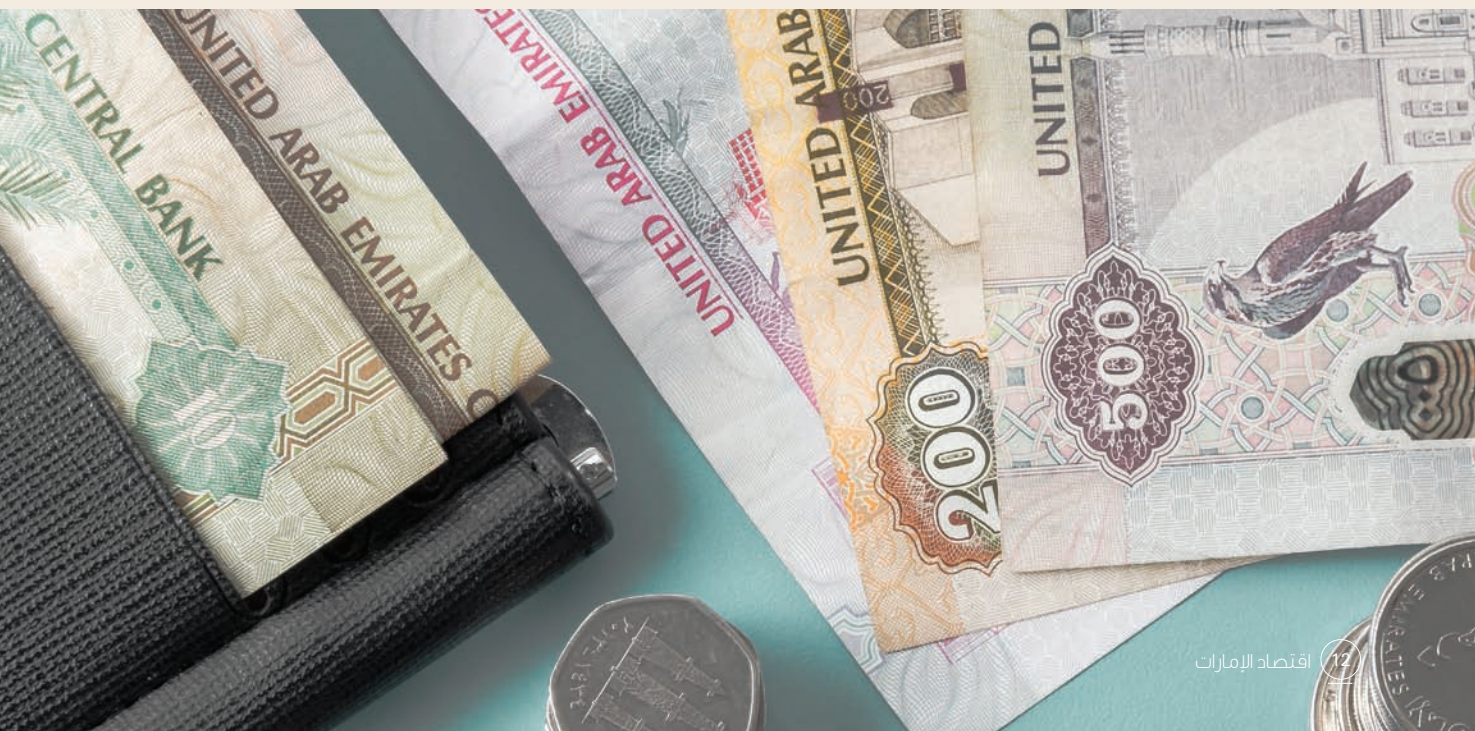
سيولة ممتازة

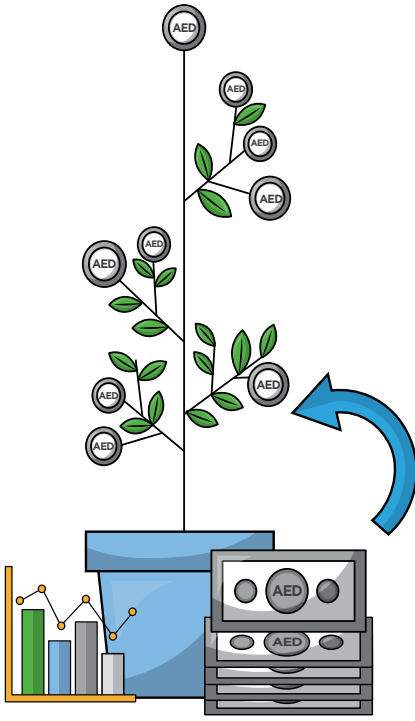
و تعتبر المؤشرات الكلية للنظام المصرفي في الدولة ممتازة للغاية، حيق حققت السيولة الإجمالية مستويات غير مسبوقة بنهاية يونيو الماضي إذ بلغت 1.645 تريليون درهم وهي الأعلى في تاريخ الإمارات، كما أن أصول البنوك وموجوداته تلامس حالياً 3 تريليونات درهم، فضلاً عن أن هناك نمواً متواصلاً وإيجابياً في الإقراض والودائع معاً وبكل تأكيد فإن وضعنا المصرفي أفضل كثيراً على المستوى الإقليمي، كما أن المحفزات التي أعلنتها الحكومات كانت قوية للغاية وهناك دعم متواصل للقطاع المصرفي خاصة من مصرف الإمارات المركزي، والمهم أن ندفع البنوك لتتوسع بشكل آمن في تمويلات القطاعات الاقتصادية المهمة.

المصرفي في الدولة مشيراً إلى أن القطاع المصرفي شهد قبل مارس 2017 فجوة بسبب تفوق القروض على الودائع.

و عودة فيض الودائع على القروض يكشف الدور الرقابي القوي للمصرف المركزي ومحاظته، حيث أرسى قواعد ونظماً متميزة حدثت من الإشكاليات التي واجهها النظام المصرفي بسبب غلبة القروض على الودائع وتم ضبط موضوع الإقراض إلى حد كبير، إلا أن نجيب الشامسي يؤكد أن تجربة العام الماضي تكشف بوضوح عن أن غالبية البنوك العاملة في الدولة تتشدد في الإقراض ما يؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية في الدولة ومن المهم والضروري أن تزيد البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة تمويلاتها للقطاعات الاقتصادية المهمة بما يؤدي إلى انعاش نمو الاقتصاد.

وأنهى القطاع المصرفي والمالي في الإمارات النصف الأول بمؤشرات قوية للغاية وقد يكون غالبيتها مؤشرات غير مسبوقة خاصة على مستوى السيولة الإجمالية أو تفوق الودائع المصرفية أو حتى الإقراض، والمهم أن تضخ البنوك





المصرف المركزي بين الودائع والقروض بما يضمن سلامة النظام المصرفي. لا فتين إلى أن الاقتصاد الإماراتي يحقق نسبة نمو جيدة ومشجعة مقارنة بالمعدلات التي يتم تحقيقها في دول المنطقة، وستكون أفضل خلال الفترة المقبلة، وبالطبع نحن نحتاج إلى إقراض أكبر للشركات والأفراد.

أظهر اختبار القدرة علم تحمل الضغط متانة النظام المصرفي الإماراتي

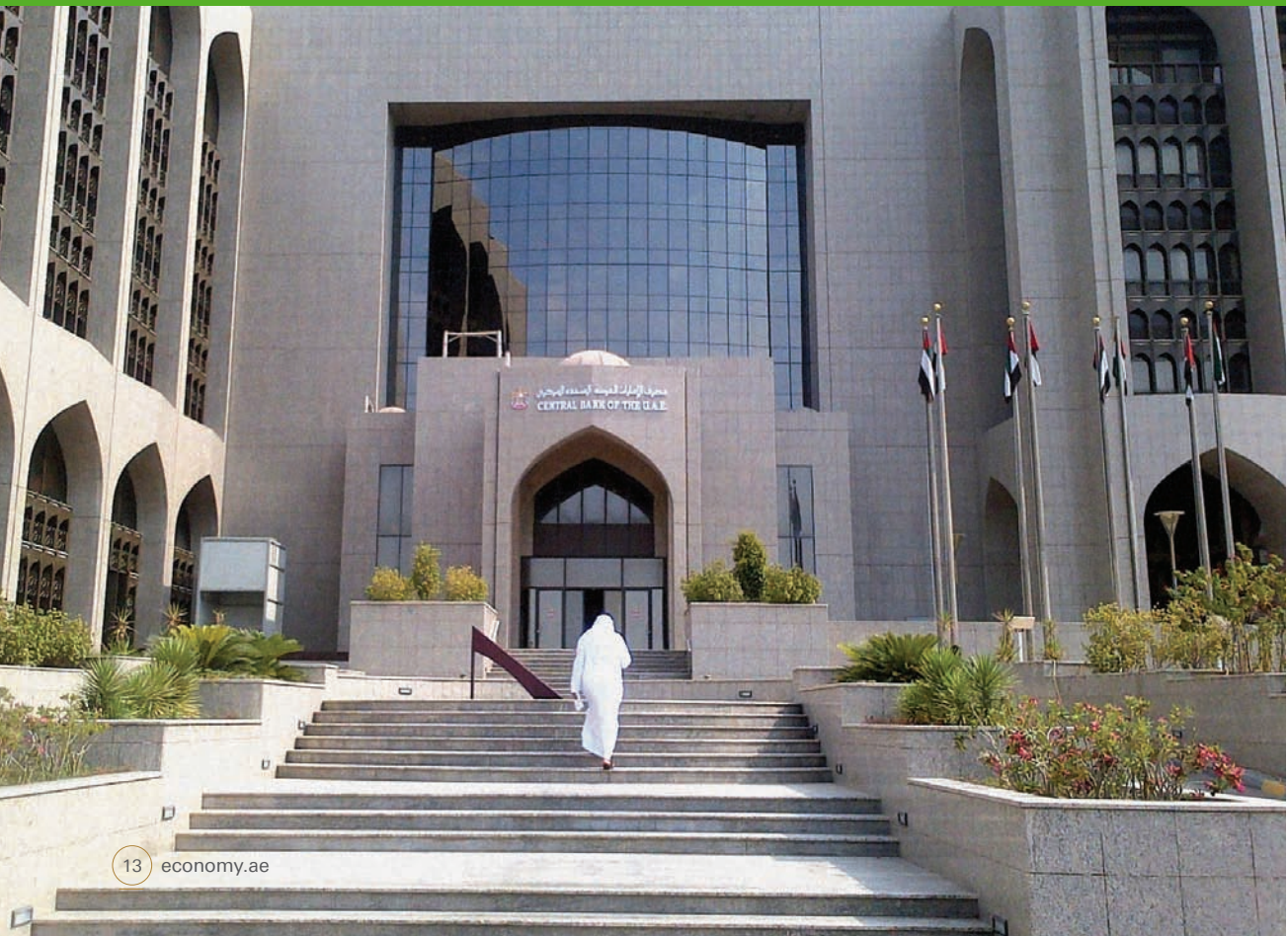
وتعد مؤشرات اقتصاد الإمارات إيجابية ومطمئنة للغاية، ولدينا اليوم في مختلف الإمارات خاصة أبوظبي ودبي مشاريع عملاقة يتم تنفيذها لإكساب 2020

تشير إحصاءات المصرف المركزي إلى أن النمو السنوي لإجمالي الائتمان 4.4%، وارتفع الائتمان المصرفي إلى 1.692 تريليون درهم بنهاية يونيو، لكننا ما زلنا بحاجة إلى إقراض أكبر للشركات والأفراد.

سيولة وفيرة

و يرى اقتصاديون أن الأسواق بحاجة لضخ المزيد من السيولة لاستمرار وتيرة نمو الاقتصاد، داعين البنوك إلى التوسع في الإقراض للقطاع الخاص خاصة مع ظهور نتائج القرارات التحفيزية التي اتخذتها الحكومة وعلى رأسها الإعفاء وتخفيض العديد من الرسوم الحكومية وترسية المشاريع الجديدة خلال الشهور المقبلة.

منوهين بالحاجة إلى أن ينمو الإقراض بنسبة أكبر من الودائع وأن يوازن



يتمتع النظام المصرفي في دولة الإمارات برسملة كافية

انعكس الأداء المالي القوي والكفاءة التشغيلية على ارتفاع صافي الأرباح وانخفاض نسبة التكاليف إلى الدخل في النظام المصرفي العام

التمويل الرئيسية خلال العام الماضي. وانعكس الأداء المالي القوي والكفاءة التشغيلية على ارتفاع صافي الأرباح وانخفاض نسبة التكاليف إلى الدخل في النظام المصرفي العام.

وعزز المصرف المركزي الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي الإماراتي، بما في ذلك تنفيذ متطلبات «بازل 3» التنظيمية بشأن رأس المال وإدارة المخاطر والامتثال لتوجيهات معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFSR9)، كما أصدر «المركزي» إطاراً تنظيمياً جديداً لشركات التمويل.

وبقيت أحوال الاقتصاد الكلي والأسواق المالية داعمة للاستقرار المالي في دولة الإمارات، على الرغم من فقد النمو الاقتصادي العالمي والمحلي للقطاعات غير النفطية بعضاً من زخمها خلال عام 2018. ومن المتوقع أن يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الإماراتي تحسناً ملحوظاً في عام 2019، وذلك بدعم من المحفزات المالي والاستعداد لاستضافة «إكسبو دبي 2020» والإيرادات النفطية القوية، بفضل ارتفاع متوسط أسعار الخام خلال عام 2018.

في دولة الإمارات قوياً، مع وجود احتياطات كافية من رأس المال والسيولة، وتسجيل أداء مالي متماسك وكفاءة تشغيلية عالية.

وأظهر اختبار القدرة على تحمل الضغط أن النظام المصرفي في دولة الإمارات لا يزال مرناً في مواجهة عدم الاستقرار المالي المحتمل.

عكست مؤشرات السيولة والتمويل مخزونات السيولة القوية وتحسن مقاييس التمويل الرئيسية

و بحسب التقرير لا يزال النظام المصرفي في دولة الإمارات يتمتع برسملة كافية، حيث تجاوزت نسبة رأس المال الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية، في حين عكست مؤشرات السيولة والتمويل مخزونات السيولة القوية وتحسن مقاييس

والمطلوب أن تخفف البنوك من قيودها على الإقراض سواء للشركات أو الأفراد وأن تنشيط الإقراض وتطرح منتجات تمويلية محفزة.

وكشفت إحصاءات المصرف المركزي عن أن الودائع المصرفية واصلت ارتفاعها المتواصل خلال العام الماضي (يونيو 2018 - يونيو 2019) لتصل إلى 1.774 تريليون درهم بنهاية يونيو الماضي مقابل 1.684 تريليون درهم بنهاية يونيو 2018 بزيادة قدرها 90 مليار درهم ونسبة نمو 5.3%، كما واصل الإقراض نموه الإيجابي ليصل بنهاية يونيو الماضي إلى 1.692 تريليون درهم مقابل 1.622 تريليون درهم بنهاية يونيو 2018 بزيادة قدرها 70.4 مليار درهم ونسبة نمو 4.4%.

كفاءة وتماسك

وبحسب تقرير الاستقرار المالي لعام 2018، الذي أصدره مصرف الإمارات المركزي مؤخراً لا يزال النظام المصرفي

مستقبل الأعمال في الإمارات مشرق

وقال فيتزهيبرت ليس من الغريب أن يتركز اهتمام الرؤساء التنفيذيين في الإمارات شرقاً، وأن ما يقرب من نصف من شملهم الاستطلاع قاموا باختيار جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي كمناطق يحتمل أن تدفع التجارة وتدفقات الاستثمار فيها السنوات القادمة.

الإمارات توفر فرصاً جديدة

ونجحت الإمارات خلال الأربعين عاماً الماضية، في تنويع اقتصادها لتقليل اعتمادها على الطاقة، وتوفير الدولة الآن فرصاً تجارية جديدة عبر العديد من القطاعات من السياحة إلى التكنولوجيا.

وذلك وفق تقرير نشره موقع مجلة «Entrepreneurship»، والذي أكد أن الحكومة تواصل جهودها الإيجابية في هذا المجال، بما في ذلك توفير حزم لجذب المهنيين ورجال الأعمال من جميع أنحاء العالم ودعم المشاريع الصغيرة، منها السماح بملكية 100% من الشركات للأجانب، وتقديم تأشيرات طويلة الأمد لرجال الأعمال، وجذب قطاعات التقنية إلى الإمارات، وتوفير التمويل والدعم للشركات الصغيرة، وتهيئة بيئة مواتية للعيش والعمل.

وأضاف التقرير: «هناك العديد من الأسباب التي تجعل الإمارات مكاناً جذاباً لرجال الأعمال للعيش والعمل، ويرجع ذلك إلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة».

توفير حزم تحفيزية لجذب المهنيين ورجال الأعمال من جميع أنحاء العالم ودعم المشاريع الصغيرة

12 شهراً القادمة، وعلى الرغم من أن النسبة انخفضت قليلاً من 67% المسجلة في الإصدار الأخير للمسح، إلا أن نسبة المستجيبين الذين أجابوا بشكل تشاؤمي أو تشاؤمي للغاية انخفض بشكل كبير من 24% إلى 9%.

وأشار بيلى فيتزهيبرت، المحرر الإقليمي للشرق الأوسط للمجموعة، إلى أن هناك عدة عوامل تساعد في تعزيز نمو القطاع الخاص، فإجراءات التحفيز التي كشفت عنها أبوظبي ودبي واصلت دعمها للتوسع، في حين أن التحركات المتوجهة إلى تخفيف قواعد الملكية الأجنبية عبر قطاعات الاقتصاد الوطني حظيت بالترحيب على نطاق واسع.

وفي الصين كان نمو الطلب هو الحل الوحيد الذي زاد مقارنةً بالمسح الأخير، حيث ارتفع من 6% إلى 9.4%، وتوضح الأرقام مدى عمق العلاقات بين البلدين، إذ تعد الإمارات مورداً رئيسياً للنفط للصين، لكنها بدأت تظهر الآن كشريك محوري في برنامج الصين الطموح للاستثمار في البنية التحتية.

تتسم بيئة الأعمال في الإمارات بالجاذبية في ظل لاما توفره من فرص وحوافز لا محدودة، وينظر مجتمع الأعمال المحلي والإقليمي والعالمي بتفاؤل وأمل حيال الأداء الاقتصادي للدولة وما يخترزته سوق الإمارات الثري والمتنوع من فرص كبيرة مجزية في قطاعات متعددة.

إجراءات التحفيز التي كشفت عنها أبوظبي ودبي دعمت توسيع دور ومكانة القطاع الخاص

وكشف استطلاع للرؤساء التنفيذيين عن دولة الإمارات، أجرته مجموعة أكسفورد للأعمال ضمن أحدث إصدار من مؤشر الأعمال، عن نظرة إيجابية حول ظروف الأعمال المحلية، بما يتماشى مع أدلة كثيرة على أن المستقبل الاقتصادي للدولة في تحسن، وذلك رغم الاتجاهات العالمية الصعبة. وأجرت مجموعة الأبحاث والاستشارات العالمية أكثر من 100 مقابلة شخصية لاكتساب نظرة شاملة على معنويات العمل عبر القطاعات الاقتصادية في الإمارات.

وقال حوالي 64% من قادة الأعمال الذين تمت مقابلتهم، إنهم متفائلون وصرح بعضهم أنهم متفائلون بشكل كبير فيما يتعلق ببيئة الأعمال في البلاد خلال الـ

محفزات قوية

كما أكد صندوق النقد الدولي، أن الثمار الأولى للسياسات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد الإماراتي خلال الأشهر الماضية بدأت تظهر الآن مع تحسن نمو الائتمان المحلي، وارتفاع التدفقات السياحية وحركة التوظيف، مشيراً إلى أربعة مجالات تعزز مكتسبات النمو وتتضمن توسيع دور القطاع الخاص حتى يتسنى دعم نمو الإنتاجية، وتعزيز تنويع النشاط للمنافسة بين الجهات المرتبطة بالحكومة والأطراف المشاركة من القطاع الخاص بالتزامن مع تدعيم البيئة التمكينية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبناء على الإجراءات الأخيرة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتشمل المجالات التي حددها الصندوق العمل على تحديث سوق العمل لتحقيق نمو مستدام يقوده القطاع الخاص، مع زيادة فرص التوظيف؛ إذ يتعين تعزيز التنافسية والتوطين في القطاع الخاص. كما تستهدف مواصلة العمل على تقوية الأسواق المالية، بعد أن تم مؤخراً إقرار القانون الاتحادي بشأن الدين العام، وهي خطوة جديدة بالترحيب، وأشادت البعثة بجهود مصرف الإمارات المركزي التي بذلها لتقوية النظام المالي، بما في ذلك انتقاله إلى تطبيق معايير بازل 3 واعتماد المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وأما المجال الرابع الذي دعت البعثة للتركيز عليه، فتعلق بضرورة مواصلة العمل على تعزيز توفير البيانات.

ولفت الصندوق إلى أن الاقتصاد الإماراتي يقف الآن عند نقطة تحول باتجاه مواصلة النمو بدعم من الإنفاق العام والمؤثرات الخارجية المواتية.

سرعة النمو

وقالت بعثة صندوق النقد الدولي برئاسة كوشي ماتاي، إن الحفاظ على سرعة

تميزت الإمارات عن غيرها من دول المنطقة بنجاحها في تنويع قاعدة النمو الاقتصادي

النمو بعد معرض إكسبو 2020، ومن دون دفعة تنشيطية من السياسات، سيتطلب الاستفادة من محركات جديدة للنمو، ما سيتطلب بدوره تعزيز السياسات الهيكلية.

وأوضح ماتاي أن الاقتصاد الإماراتي استمر في التكيف خلال العام الماضي، وتأثر الطلب الكلي بدمج الشركات والسياسات الهيكلية، وهو ما شمل جهات كبيرة مرتبطة بالحكومة وبنوكاً تجارية كبيرة، مشيراً إلى ظهور بعض الثمار الأولى مع تحسن نمو الائتمان المحلي والتوظيف وقدم السائحين مؤخراً.

وأضاف أن الاقتصاد الإماراتي يقف عند نقطة تحول حالياً يدعمه الإنفاق العام إذ يتوقع استكمال نسبة من الاستثمارات الموجهة لمعرض إكسبو 2020 مع نهاية العام.

كما أن بعض الجهات المرتبطة بالحكومة في سبيل البدء في خطط استثمارية جديدة، ومن المتوقع أن يتسارع تنفيذ الدفعة التنشيطية، بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية المواتية (ارتفاع أسعار النفط ووقف إجراءات تشديد السياسة النقدية من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي)، متوقعا أن يتجاوز النمو 2% في هذا العام ويقترب من 3% في 2020-2021.

وأشار إلى أن اقتصاد دولة الإمارات قطع شوطاً طويلاً نحو التنويع، لافتاً إلى أنه للحفاظ على قوة النمو بعد معرض إكسبو 2020 ودون الدفعة التنشيطية التي تقدمها المالية العامة، يتعين الاستفادة من



والخدمات المالية والتكنولوجيا المتقدمة، ومن الصحيح أن أداء بعض هذه القطاعات تأثر مع ارتفاع قيمة الدولار والدرهم، ما أدى إلى ارتفاع الكلفة في بعض القطاعات، وأثر في تنافسيتها، إلا أنها أخذت في التعافي.

و أضاف ان مناخ الأعمال في دبي والإمارات بصفة عامة هو الأفضل في المنطقة، فالإمارات تصنف بين أفضل 20 دولة في العالم؛ من حيث سهولة ممارسة الأعمال، وهي الأولى عربياً على هذا المستوى. كما أن تفوق البنية التحتية وارتفاع مستوى الاستثمارات الخارجية المباشرة التي تستقطبها الإمارات، وتفوق بقية دول المنطقة، يزيد من قدرة الإمارات على احتواء تأثيرات التراجع في أسعار النفط العالمية أكثر من غيرها من بقية الدول المنتجة للنفط في المنطقة.

وأكد أن نموذج النمو الذي اعتمدته الإمارات أثبت بالفعل نجاحه مع معدل نمو 6.4% للقطاعات غير النفطية خلال الفترة من 2000 إلى 2015، ولفت إلى أهمية العمل على تطبيق الاستراتيجية التي تبنتها الإمارات؛ لتعزيز استقطاب

هناك عوامل عدة تدعم التفاؤل بتحسين مستويات النمو في المرحلة المقبلة مع اقتراب موعد استضافة «إكسبو 2020»، والتحسين الأخير في أسعار النفط، واعتماد عدد من البرامج التحفيزية؛ لتعزيز نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية. وأضاف: الاقتصاد المحلي شهد العديد من التطورات السلبية في الفترة الماضية، التي أثرت في النمو؛ ومنها: تراجع أسعار العقارات والإيجارات؛ لكن المحفزات يمكنها أن تلعب دوراً في تحسين معدلات النمو في القطاع.

وأكد أن تقديرات النمو في المرحلة المقبلة تعتمد إلى حد كبير على النمو في إنتاج أبوظبي من النفط الخام. ويتوقع المعهد أن يصل إنتاج الإمارات من النفط الخام إلى 3.06 مليون برميل في اليوم خلال العام الجاري، وأن يرتفع إلى 3.12 مليون برميل في العام المقبل.

وقال إن الإمارات تميزت عن غيرها من دول المنطقة بنجاحها في تنويع قاعدة النمو الاقتصادي؛ لتشمل قطاعات حققت تميزاً، ووصلت إلى معدلات نمو قوية وإيجابية؛ ومنها: التجارة والسياحة

محركات نمو جديدة منفصلة عن أسعار النفط، وهو ما يتطلب بدوره أن تبني السلطات على زخم السياسات الهيكلية الحالية.

مسار التنمية

وتوقع "معهد التمويل الدولي" أن يسجل اقتصاد الإمارات مستويات نمو مستقرة في الفترة المقبلة، مع معدل نمو متوقع 2.4% في العام الجاري، وحوالي 2.8% في العام المقبل، ويرجح المعهد استقرار متوسط النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون، ليسجل نمواً 1.8% هذا العام، وحوالي 2.5% في العام المقبل.

ورجح أن يصل نمو القطاع النفطي إلى 2.4% هذا العام، و2.5% العام المقبل، وأن ينمو القطاع غير النفطي 2.4% و2.5% في العامين الجاري والمقبل. وتوقع نمو أبوظبي بحوالي 2.7% و3.1% على التوالي، كما توقع نمو دبي بمعدل 2.1% و2.8% في 2019 و2020 على التوالي.

وقال جارييس إيراديان، نائب مدير إدارة الشرق الأوسط لدى المعهد إن

760.7 5.3230
5.407 6.3610
5.407 6.3280
0.457 3.5710
IDGH EJ+EC
0.650 86.500
807.5 87.030
0.607 3.7540
540.5 0.7540

EFF -WEF
405.4 2.2400
054.0 4.9870
8.6350
8.7880

760.7 5.3230
5.407 6.3610
5.407 6.3280
0.457 3.5710
0.650 86.500
807.5 87.030

IDGH EJ+EC
0.650 86.500
807.5 87.030
0.607 3.7540
540.5 0.7540

760.7 5.3230
5.407 6.3610
5.407 6.3280
0.457 3.5710
0.650 86.500

760.7 5.3230
5.407 6.3610
5.407 6.3280
0.457 3.5710



تحديث سوق العمل لتحقيق نمو مستدام يقوده القطاع الخاص، مع زيادة فرص التوظيف

434 مليار دولار هذا العام، وحوالي 447 مليار دولار في 2020.

ويتوقع المعهد استقرار مستوى التضخم في الدولة عند 0.7% هذا العام ليرتفع إلى 2.5% في العام المقبل. وقدّر حجم الاحتياطات الرسمية للدولة بحوالي 103 مليارات دولار هذا العام متوقعاً ارتفاعها إلى 106 مليارات في 2020.

ولفت جارييس إيراديان إلى أهمية تعزيز نمو الشركات المتوسطة والصغيرة التي تعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وأكد أن المعوق الأبرز الذي يتعين تجاوزه لتعزيز نمو هذه الشركات يتمثل في صعوبة حصولها على التمويل. وقال: إن حصة الشركات المتوسطة والصغيرة من القطاع المصرفي في المنطقة هي الأقل عالمياً، وأضاف: إن هذا الأمر يمثل تحدياً حقيقياً، ويتطلب تحقيقه المزيد من الوقت، خاصة وأن البنوك حذرة في تمويل هذه الشركات في ظل ارتفاع مستويات المخاطرة. وأشار إلى عدد من المبادرات والحوافز التي تبنتها دول في المنطقة: لتشجيع إقراض القطاع وبأسعار فائدة أقل من المعتاد. وقال: إنه من الأهمية بمكان العمل على تغيير نموذج النمو في دول المنطقة، فلم يعد بالإمكان الاعتماد على قطاع العقارات والسياحة، وأوضح: إن على دول المنطقة تنويع قطاعات النمو بصورة أكبر؛ من خلال زيادة أنشطة القطاعات الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة. ويتطلب ذلك استقدام المهارات من أصحاب الخبرة.

الاستثمارات الخارجية المباشرة خارج المناطق الحرة والطاقة، وتنويع مصادر التمويل غير المصرفي للشركات المتوسطة والصغيرة.

وأشاد بجهود الإمارات على هذا المستوى؛ من خلال مبادرات أبوظبي ودبي؛ لتشجيع الشركات المتوسطة والصغيرة والاستثمارات الخارجية المباشرة، والموافقة على السماح للوافدين بالتملك الكامل للشركات بحصة 100%.

وأكد أن برامج المحفزات التي طرحتها الدولة؛ ومنها خطط أبوظبي لضخ سيولة تقدر بحوالي 50 مليار درهم؛ لتعزيز النمو الاقتصادي، والمبادرات التحفيزية العديدة؛ مثل: الإقامة طويلة الأجل لأصحاب الموهبة، ولأصحاب العقارات، جميعها تصب في مصلحة النمو الاقتصادي للدولة في المرحلة المقبلة. وأكد أن المحفزات سيكون لها انعكاساتها الإيجابية على المدين المتوسط والطويل أكثر منه على المدى القصير.

وتحدث من جهة أخرى عن القيود التي يفرضها ربط الدرهم بالدولار، الربط الذي أدى إلى ارتفاع سعر الصرف مقابل العديد من العملات، وقال: إنه لتعزيز النمو من المهم أن يكون هناك سعر صرف تنافسي.

وتوقع أن ترتفع قيمة أصول صناديق الدولة السيادية بحوالي 2.3% هذا العام إلى 2.98 تريليون درهم (805 مليارات دولار)، وأن تصل إلى 3 تريليونات درهم تقريباً (808 مليارات دولار) أي ما يعادل 200% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبحسب أحدث تقديرات المعهد يتوقع أن تصل قيمة الناتج الاسمي للإمارات إلى

الإمارات الخامسة عالمياً على مؤشر ريادة الأعمال 2019

للمؤشر على اقتصادات كبرى، مثل: السويد وألمانيا وفرنسا وأستراليا وإيرلندا وسويسرا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وكندا واليابان وبلجيكا، وغيرها، لتحل هذه المكانة المتقدمة بفضل النقاط المرتفعة التي حققتها في العناصر الرئيسية للمؤشر.

ويعتمد المؤشر في تقييمه للأداء العام وترتيبه للدول، على النقاط المسجلة في العناصر الستة الرئيسية للمؤشر، وهي مستوى الابتكار والقوة التنافسية وتوفر العمالة الماهرة، وتطور البنى التحتية وسهولة النفاذ إلى رؤوس الأموال، انتهاءً بالانفتاحية على الأعمال التجارية.



نقطة على المؤشر العام، الذي تصدرته الولايات المتحدة، وتلتها المملكة المتحدة وبولندا وماليزيا على التوالي، علاوة على أنها احتلت المرتبة الأولى في عنصري البنى التحتية (27.57 نقطة) والعمالة الماهرة (49.52 نقطة)، وهي ضمن المكونات الرئيسية للمؤشر. وتقدمت الإمارات في الترتيب العام

رسخت دولة الإمارات، مكانتها بين أفضل دول العالم في مجال ريادة الأعمال؛ حيث تبوّأت المرتبة الأولى إقليمياً والخامسة على مستوى العالم ضمن مؤشر ريادة الأعمال 2019، والذي أصدرته مجلة «سي إي أو وورلد» العالمية، وهو المؤشر، الذي يعنى بقياس عدد من المعايير، التي تحدد أفضل الدول الحاضنة لبيئات متميزة في ريادة الأعمال، مسجلة 29.75

"رواد الأعمال" تتعاون مع الصين بشأن المشاريع الصغيرة

الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاماراتية مع المنصة الالكترونية التابعة للمجلس الصيني والتي تضم في عضويتها نحو 180 ألف عضو.

واضاف المقبالي ان الاتفاق تضمن اعداد اتفاقية تعاون بين الطرفين سيتم التوقيع عليها في الفترة القادمة.

وتهدف جمعية رواد الاعمال الاماراتيين الى خدمة ورعاية مصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة لرواد الأعمال من الجنسين والشباب من أصحاب المشاريع التي تحتاج كل دعم للنهوض بأعمالها وتحقيق النجاح وتجاوز اي عقبات يمكن ان تحول دون بلوغها الهدف الذي تأسست من أجله.



رواد الأعمال الاماراتيين مع المسؤولين في المجلس الصيني في بكين اثناء مشاركته بالمنتدى الاقتصادي الاماراتي الصيني. وذكر المقبالي ان المباحثات مع المجلس الصيني لتعزيز التجارة تركزت على الاستفادة من تجربة هذه المؤسسة الصينية الرائدة في مجال دعم المشاريع

اتفقت جمعية رواد الاعمال الاماراتيين والمجلس الصيني لتعزيز التجارة على توثيق علاقات التعاون بينهما في كل ما يخص عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة القادمة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده سند المقبالي رئيس مجلس ادارة جمعية

"أبوظبي الأول" يطلق بطاقة "وورلد" للشركات الصغيرة

للسحب النقدي اليومي، وعلى حدود المشتريات التي تتم عبر نقاط البيع، ومستويات الحماية المتقدمة مع خاصية Chip and PIN، وراحة أكبر عند إجراء المدفوعات بتقنية عدم التلامس. كما توفر البطاقة كافة المزايا النظامية التي توفرها بطاقات ماستركارد الائتمانية كالقبول العالمي الواسع، وعروض الطعام والخصومات على الحجزات والسفر والتغطية التأمينية وغيرها الكثير.

وسيستفيد حاملو بطاقة "وورلد" الائتمانية للأعمال من الخصومات الحصرية التي تصل إلى 40% التي يقدمها الشركاء ضمن قطاعات متنوعة بدءاً من تصميم المواقع والتدريبات المؤسسية وصولاً إلى عروض السياحة والسفر والتوظيف.



وتمنح البطاقة الشركات الصغيرة والمتوسطة قدرات تنافسية أكبر، حيث ستمكنهم من توفير الوقت والمال عبر باقة من المزايا المتنوعة كالمرونة وحدود أعلى

أطلق بنك أبوظبي الأول، بالشراكة مع ماستركارد بطاقات "وورلد" الائتمانية الأولى من نوعها في الإمارات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

"صندوق خليفة" يدعم ريادة الأعمال والابتكار في إثيوبيا بـ 368 مليون درهم

لديها، بالإضافة إلى خلق فرص عمل للشباب وتمكين المرأة وبناء قدرات رواد الأعمال والمؤسسات المحلية. كما تهدف أيضاً، إلى إتاحة الفرصة أمام أصحاب المهارات والإمكانات الريادية الإبداعية لتحقيق طموحاتهم وتأسيس مشاريعهم الخاصة التي ستسهم في تعزيز روافد الاقتصاد الوطني في إثيوبيا، فضلاً عن المساهمة في تعزيز جهود التنمية المستدامة في مختلف مناطق الجمهورية

واكد النوريس أن صندوق خليفة لتطوير المشاريع سيقدم الدعم الفني اللازم في مجال تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التي تخدم الأهداف، وتلبي التطلعات في المساهمة في التنمية.

الريادية والابتكار في جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية بقيمة 100 مليون دولار (368 مليون درهم). وقع الاتفاقية حسين جاسم النوريس، رئيس مجلس إدارة صندوق خليفة لتطوير المشاريع، ومعاللي أدامسو نيببيي، وزير الدولة للشؤون المالية الإثيوبية، بحضور علي سعد العميرة، القائم بالأعمال في سفارة دولة الإمارات لدى أديس أبابا، وعدد من المسؤولين في كلا الجانبين.

وأوضح النوريس أن الاتفاقية تهدف إلى تعزيز الابتكار ودعم ريادة الأعمال، وتمكين سلسلة من المشاريع الريادية للمساهمة في تعزيز الجهود الحكومية الإثيوبية الهادفة إلى إيجاد اقتصاد مستقر ومتوازن يعزز التنمية الاقتصادية



صندوق خليفة لتطوير المشاريع
Khalifa Fund for Enterprise Development

بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبحضور معالي الدكتور أبي أحمد علي، رئيس الوزراء الإثيوبي، وقع صندوق خليفة لتطوير المشاريع ووزارة المالية الإثيوبية، مؤخراً في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، اتفاقية لدعم وتمويل المشاريع

"رؤاد" تقدم مليوني درهم دعماً لأربعة مشاريع ريادية لشباب الإمارات

التي تم اعتمادها خلال الاجتماع استوفت الشروط كافة واتصفت بالتنوع من جهة وبثأثيرها الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية وبفضل الدعم الذي تقدمه "رؤاد" للمشاريع الريادية فإننا نمكّن أبناء وبنات الوطن من الانطلاق بنجاح في المشاريع التي من شأنها تقديم خدمات متعددة لصالح المجتمع وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في إمارة الشارقة.



وأوصت اللجنة في ختام اجتماعها بمواءمة إجراءات التمويل مع المؤسسات ذات الصلة لتجنب الازدواجية والتعارض في تحقيق الأهداف.. مؤكدة ضرورة المتابعة المستمرة في خطوات تأسيس المشاريع الممولة والتأكد من جاهزيتها عند صرف دفعات التمويل.

حيث بحث الاجتماع المشاريع المقدمة إلى برنامج التمويل بعد أن اطلعت على نسخ من دراسات الجدوى التي أعدها أصحاب هذه المشاريع وتقارير تقييم المؤسسة للدراسات.

وقال حمد المحمود مدير مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رؤاد" إن المشاريع

أقرت اللجنة التنفيذية لمؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رؤاد" دعم وتمويل أربعة مشاريع ريادية بقيمة إجمالية تصل إلى مليوني درهم وتشمل قطاعات الصحة والتجارة الإلكترونية والترفيه والنقل وذلك خلال اجتماعها الدوري مؤخراً بمقرها برئاسة خالد بن بطي الهاجري رئيس اللجنة التنفيذية

"الاتحاد لائتمان الصادرات" تطلق خدمة حماية الشركات الصغيرة

نسبة المخاطر في السوق المستهدفة. ولفت إلى أن الخدمة ستكون مفتوحة لأي شركة متناهية الصغر، صغيرة أو متوسطة تعمل في الدولة أو في المناطق الحرة، والتي ترغب في التأمين ضد مخاطر عدم الدفع، من دون تحمل خسائر مالية، وضمان الحصول على مستحقاتها في فترة وجيزة، وهو ما سيعزز سيولتها وعوائدها، من خلال تأمين المستحقات علاوة على تنافسيتها عالمياً، مؤكداً أهمية دور الشركات الصغيرة في خطط التنوع الاقتصادي، ومرحلة ما بعد النفط، ودور المؤسسة في دعم الاقتصاد.

مجال التصدير وإعادة التصدير للبضائع والخدمات عبر الموقع الإلكتروني للشركة، اعتباراً من 1 سبتمبر، بخطوات بسيطة، وذلك بهدف تحويل اعتمادها المحدود على خطابات الاعتماد التقليدية أو المدفوعات النقدية، إلى شروط الائتمان المفتوحة.

وذكر المهندس ساعد العوضي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الصادرات، عضو مجلس الإدارة، رئيس اللجنة التنفيذية في الاتحاد لائتمان الصادرات، أن الخدمة الجديدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ستوفر تغطية تأمينية في 150 سوقاً عالمية، بأقساط تختلف حسب

أطلقت شركة الاتحاد لائتمان الصادرات، خدمة «حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة»، وهي الأولى من نوعها في المنطقة، والمصممة لحماية الائتمان التجاري لصادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تتخذ من الإمارات مقراً لها، وذلك لدعم خطط نموها على الصعيد العالمي، ومساعدتها في دخول الأسواق الصاعدة.

وستكون الخدمة الجديدة، التي تتميز بفاعليتها من حيث التكلفة وسهولة الوصول إليها وإدارتها، متاحة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في

صندوق بقيمة مليون درهم لدعم مشاريع الشباب الطبية

إنجازات نوعية ستشكل مستقبل الرعاية الطبية في الدولة. مؤكداً أن تطوير المواهب الإماراتية خلال مراحل سنية مبكرة، أمر حتمي، لتنفيذ توجيهات القيادة الرشيدة المتعلقة بالأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 الهادفة إلى إنشاء نظام رعاية صحية بمستوى عالمي.

وأضاف نظراً للنجاح الكبير لمبادرة نجوم المستقبل، نعتقد بأهمية استمرارها في النمو عاماً بعد آخر، ونسعى للاستمرار في تطويرها للإسهام في تشكيل مستقبل الصناعة الطبية في الدولة.

الصحية في الدولة. ومن أهم المشاريع التي يمولها الصندوق: «بولكا» وهو منصة تعليمية مدعومة بالذكاء الصناعي تعمل على محاكاة الحوادث البشرية لمواضيع طبية محددة. و«وي هارت»، وهي منصة تتبّع بصري، تعمل بالذكاء الصناعي، لمراقبة حركة عيون الأفراد أثناء قيامهم بمهام محددة مثل قيادة السيارات.

وذكر عبد الله النيايدي، عضو مجلس إدارة الجمعية إنها تؤمن بأهمية الاستثمار في المواهب الإماراتية، لتحقيق

أعلنت جمعية «البيت متوحد» ومجموعة «في بي إس» للرعاية الصحية، عن تأسيس صندوق بقيمة مليون درهم، لتمويل تنفيذ المشاريع الطبية التي ابتكرها الطلبة الموهوبون ضمن مبادرة «نجوم المستقبل الطبي»، ونقلها إلى مرحلة التنفيذ الفعلي.

ويأتي الصندوق ضمن أهداف مبادرة «نجوم المستقبل الطبي»، التي تنفذها الجمعية بالتعاون مع المجموعة - والمتمثلة في الإسهام في تشكيل مستقبل الرعاية

صاحبات الأعمال

دبي ملاذ آمن لرائدات الأعمال

في تعيين النساء في مراكز قيادية ومنها وجود مبادرات بيانات مفتوحة ووجود سياسة إجازة أمومة مدفوعة، وسياسة الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي. وتصدر المؤشر سان فرانسيسكو ثم نيويورك ولندن وبوسطن ولوس أنجلوس، وجاءت كل من جاكارتا ودلهي في ذيل القائمة التي ضمت 50 مدينة والتي خلت من أي مدينة عربية أخرى.

مثل بوسطن وطوكيو ولوس أنجلوس وأمستردام ولندن، كما حلت في المركز 4 في مؤشر الثقافة الفرعي بعد كل من ميامي واوسطن وسان فرانسيسكو متفوقة على واشنطن وبلفاست ولوس أنجلوس ولندن وباريس وهيوستن. وجاءت في المركز 8 في مؤشر التكنولوجيا متقدمة من المركز 20 في 2018.

وأبرز التقرير مواطن التحسن في عدد من السياسات الخاصة بالمرأة وتفوقها

تقدمت دبي 8 درجات في تقرير «أفضل مدن العالم لرائدات الأعمال 2019»، الذي تصدره سنوياً شركة "dell" لتحل المركز 37 عالمياً والمركز الأول عربياً، متفوقة على مدن عالمية من ضمنها بكين، وارسو، سيئول، كوالا لامبور، شنغهاي، وجاكرتا.

وفي مؤشر المواهب جاءت دبي ضمن المدن العشر الأوائل محتلة المركز 10 جنباً إلى جنب مع مدن عريقة

"صندوق خليفة" يستمع إله أفكار رائدات أعمال المستقبل

الصيفي، باعتبارهن رائدات أعمال المستقبل.

وقالت موزة الناصري تستهدف مخيماتنا الصيفية شريحة الشباب انطلاقاً من إيماننا بضرورة الاستماع إلى أفكار هذا الجيل وتشجيعه على دخول عالم الأعمال الحرة وريادة الأعمال في المستقبل.

وأكدت الفتيات رائدات الأعمال أن المخيم الصيفي كان بمثابة فرصة قيمة لتطوير وتنمية مهارتهن من خلال ورش العمل النظرية والعملية التي وفرتها المخيم، والتي أتاحت لهن عرض أفكارهن ومشاريعهن بشكل مفصل.

وتضمنت الزيارة جولة على أقسام الصندوق بمرافقة رؤساء الإدارات والأقسام المختلفة من أجل الاطلاع على الأنشطة والخدمات المتنوعة التي يقدمها الصندوق.



والأقسام في الصندوق، 15 فتاة شابة من المشاركات في المخيم الصيفي في إطار الدعوة التي وجهها الصندوق للفتيات من أجل الاطلاع على تجاربهن والاستماع إلى أفكارهن التي شاركن بها خلال فعاليات وورش عمل المخيم

استمع صندوق خليفة لتطوير المشاريع إلى أفكار وآراء رائدات أعمال المستقبل المشاركات في المخيم الصيفي الذي أقامه الصندوق مؤخراً.

و استقبلت الرئيسة التنفيذية بالإناثة موزة عبيد الناصري، ورؤساء الإدارات

سيدات أعمال دبي "ينظم منتدى" الاندماج والابتكار والاستدامة

عنصرًا قياديًا هاماً في المنظومة المتكاملة لدورة الأعمال.

وأكدت سعادة الدكتورة رجاء عيسى القرقي رئيس مجلس سيدات أعمال دبي في كلمتها الافتتاحية أنه يتوجب على الشركات في المستقبل مواكبة المتغيرات العالمية والاستعداد لمرحلة نوعية من مفهوم ممارسة الأعمال قائم على الاستدامة في مختلف النشاطات والمجالات مشيرة إلى أن مستقبل الأعمال يقوم على ركائز أساسية تشمل الابتكار والاندماج والاستدامة وتسخير الثورة التقنية لخدمة الأهداف المؤسسية.

وشهد المنتدى إطلاق كتاب خاص تحت عنوان "التوازن للأفضل" هو حصيلة جهود بحثية أكاديمية ومهنية ومقابلات مع نساء قياديات ضمن سلسلة ورش المرأة في القيادة منذ العام 2015 وهو الكتاب الذي يركز على جهود المساواة بين الجنسين مع استعراض نماذج واقعية من بيئة الأعمال في دولة الإمارات.



على أن الابتكار هو الاستثمار الأمثل في المستقبل لتحسين العمليات والخدمات وخفض التكاليف وزيادة الأرباح وتحسين الإنتاجية وتعزيز سمعة الشركات أمام عملائها باعتبارها شركات مسؤولة.

وسلط المشاركون الضوء على أهمية الدمج بين العنصر البشري والتقدم التكنولوجي للوصول إلى ابتكار مستدام يحقق الغايات التنموية ويعزز من الدور الذي تلعبه المرأة في بيئة الأعمال باعتبارها

نظم مجلس سيدات أعمال دبي منتدى "الاندماج والابتكار والاستدامة.. شركات المستقبل" بالتعاون مع جامعة ولونغونغ في دبي وهيئة الأمم المتحدة في مقر غرفة تجارة وصناعة دبي تحت شعار "توازن للأفضل". وناقش المشاركون في الجلسة النقاشية أهمية إدماج جميع الموظفين على اختلاف أفكارهم وأعمارهم وخبراتهم في عملية التطوير المؤسسي للاستفادة من التنوع في الخيارات والابتكار في أدواق ومتطلبات المستهلكين حيث ركزوا

"راكرز" تطلق أول باقة تأسيس شركات مخصصة للسيدات

العامّة والفردية/المهنية والإعلام والخدمية وتصريح الأعمال المستقلة.

وأشار إلى أن باقة سيدات الأعمال الجديدة من «راكرز» مدعاة للفخر، وأنها تعد ترجمة واضحة لالتزام «راكرز» بتشجيع المرأة لتحقيق طموحها في مجال ريادة الأعمال، لافتاً إلى أن المجموعة أنشأت فعاليات في الماضي مخصصة للنساء مثل حلقات التواصل، وتم استخدام هذه الفعاليات كمصنعات تعريفية للتحديات التي تواجهها المرأة وإمكانيات دعمها. تم الآن تقديم باقة جديدة بالكامل تضم العناصر المطلوبة لنجاح سيدات الأعمال كما يردن بالضبط.

باقة 3 سنوات، لافتاً إلى أن كلتا الباقتين توفر مزايا خدمات القيمة المضافة، والتي تشمل استخداماً مجانياً للوحدات المشتركة التابعة لراكرز وخدمات طباعة مجانية لبطاقات العمل وأولوية التقديم على الخدمات في مراكز الخدمات التابعة لراكرز وأهلية الحصول على تأشيرات إقامة بدولة الإمارات. تتمتع باقة السنوات الثلاث على مزايا إضافية وهي الحصول على إقامة مستثمر مجانية بما يعادل 3950 درهماً.

وأضاف أنه من خلال هذه الباقة الحديثة يمكن الاختيار من بين ثمانية أنواع من رخص الأعمال وهي التجارية والتعليمية والتجارة الإلكترونية والتجارة

أطلقت هيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية "راكرز"، مؤخراً باقة سيدات الأعمال، والتي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة وتم تصميمها حصرياً للسيدات اللائي يملأنهن الشغف لدخول عالم الأعمال، تتوفر الباقة بسعر تنافسي يبدأ من 6200 درهم مع إمكانية التيسير متضمنة رخصة منطقة حرة ووحدة مشتركة والعديد من خدمات الدعم من خلال نافذة الخدمات الموحدة.

وأوضح رامي جلاد، المدير التنفيذي لمجموعة "راكرز"، أنه بإمكان أي سيدة أعمال ترغب بتأسيس شركة في المنطقة الاقتصادية الاختيار بين باقة سنة أو

مجلس سيدات أعمال عجمان يدعم صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

خدمات مؤسسة الريادة للاستشارات والدراسات الادارية، موضحة أن نجاح المشاريع وتنافسيتها من ناحية المنتج وآليات إنتاجه والتسويق وخطط التوسع المستقبلية يعتمد بشكل عام على الدراسات الناجحة من جهات الخبرة والتخصص.

وأوضحت أن المجلس حريص على تعزيز وتنويع تعاونه مع الجهات الحكومية والخاصة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة لعضوات المجلس ومجتمع سيدات الاعمال لضمان استدامة مشاريعهن ونجاحها وتطورها، بحيث يعتمد المجلس ضمن خطته الاستراتيجية على توفير الدورات التدريبية وورش العمل في مختلف التخصصات الادارية والتسويقية والتطويرية والفنية وغيرها.



وقع الاتفاقية بمقر غرفة تجارة وصناعة عجمان، الدكتورة أمينة خليفة آل علي رئيس مجلس سيدات أعمال عجمان، وسلطان فايز الشامسي المدير العام لمؤسسة الريادة للاستشارات والدراسات الادارية.

وأكدت الدكتورة أمينة خليفة على أهمية الاتفاقية ودورها في الاستفادة من

وقّع مجلس سيدات أعمال عجمان اتفاقية تعاون مع مؤسسة الريادة للاستشارات والدراسات الادارية بهدف التعاون المشترك في تنفيذ ورش تدريبية متخصصة تستهدف صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عضوات المجلس وصاحبات رخصة بدايات، وتقديم الدراسات والاستشارات المعنية بأنشطة سيدات الاعمال.

"سيدات الشارقة" يرعى رائدات الأعمال فيه "جيتكس لنجوم المستقبل"

الاستخدام وذات أثر اجتماعي أو ثقافي أو بيئي إيجابي.

وقالت الشبيخة هند بنت ماجد القاسمي رئيسة مجلس سيدات أعمال الشارقة ان المجلس شارك هذا العام في معرض "جيتكس لنجوم المستقبل 2019" بصفة "شريك رائدات الأعمال في مجال التكنولوجيا" والراعي الرسمي لفئة "المرأة في مجال التكنولوجيا" وذلك دعماً للجهود التي يبذلها للارتقاء بمستوى المشاركات التي تقدمها صاحبات المشاريع ورائدات الأعمال في القطاعات غير التقليدية منها التكنولوجيا من خلال توفير فرص واعدة لهنّ للتعريف بمنتجاتهنّ والترويج لها واختيار الأفضل والأكثر ابتكاراً منها لرعايتهنّ وتقديمها خلال أيام المعرض.



يجمع الشركات الناشئة من مختلف أنحاء العالم في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها لتمكين رائدات الأعمال وتنمية قدراتهن ومهاراتهنّ من خلال إتاحة الفرصة لهنّ لعرض أفكارهنّ وخدماتهنّ ومنتجاتهنّ.

واختار المجلس الشركات العشرة الفائزة للمشاركة في المعرض وفقاً لعدد من المعايير منها أن تكون فكرة المشروع قائمة على العمل الجماعي وروح الفريق وأن تتضمن عناصر التكنولوجيا والابتكار وأن تكون الخدمات أو المنتجات سهلة

أتاح "مجلس سيدات أعمال الشارقة" التابع لمؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة - لرائدات الأعمال في قطاع التكنولوجيا والابتكار بالدولة الحصول على واحدة من منصات المجلس العشرة في معرض "جيتكس لنجوم المستقبل 2019" الذي يرعاه المجلس.

وجاءت مشاركة المجلس - في المعرض الذي عقد في مركز دبي التجاري العالمي - للسنة الرابعة على التوالي في واحد من أبرز المعارض في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا الذي

اكسبو 2020 دبي .. ملتقى الابداع والابتكارات

فرصاً نوعية للشركات للفوز بعقود تصل قيمة بعضها إلى عشرات الملايين.

وباتت منصة السوق الإلكترونية العالمية لإكسبو 2020 دبي، تعرض وبشكل مستمر عشرات العقود غير الإنشائية في كل شهر، وسط توقعات بأن يتصاعد أعداد وأحجام هذه العقود مع اقتراب موعد افتتاح المعرض في أكتوبر 2020.

وتعد المناقصات المتاحة حالياً على منصة السوق الإلكترونية العالمية لإكسبو 2020 دبي نموذجاً لمدى التنوع الكبير في القطاعات المستفيدة من المناقصات المرتبطة بالمعرض، حيث تشمل مناقصة لخدمات سلاسل التوريد واللوجستيات، ومناقصة لاستشارات البنية التحتية، بالإضافة إلى مناقصة لإدارة الرحلات السياحية، فضلاً عن مناقصات مرتبطة بالحملات التسويقية عبر مختلف الوسائل المطبوعة والرقمية والخارجية ومواقع التواصل الاجتماعي.

كما تشمل الفرص المتاحة مناقصة خاصة بجناح إيطاليا، وتتضمن أعمال

خلال مسيرتها التنموية الاستثنائية على مدى العقود الماضية أثبتت دولة الإمارات للعالم قدرتها على تحقيق الإنجازات إذا ما اجتمعت الرؤية والعزيمة، ومن هنا يسعى إكسبو 2020 دبي إلى ممارسة دوره في إلهام الأجيال القادمة لإطلاق شرارة الإبداع والابتكارات التي سترسم ملامح مسيرة التقدم البشري خلال الخمسين سنة المقبلة.

و تؤكد الإنجازات المتواصلة والأعمال الإنشائية الدؤوبة التي يتم تحقيقها في موقع إكسبو 2020 بالتزامن مع الفعاليات والمبادرات المحلية والعالمية التي ينظمها مكتب إكسبو، أن الإمارات على أتم الاستعداد لتنظيم حدث متميز وغير مسبوق. ويعمل إكسبو 2020 دبي انطلاقاً بإيمان راسخ بأن الابتكار والتقدم هما نتيجة تضافر جهود البشر وتبادلهم الأفكار بأساليب خلاقية.

تصاعدت العقود المرتبطة بمعرض إكسبو 2020 دبي على مدى الشهور الماضية، وباتت تشكل محركاً رئيسياً للعديد من قطاعات الأعمال في البلاد، مع توفيرها



يتجسد في أن معاناة أي منها تعني معاناة بالآخر، وقد تم تصميم الجناح لتلبية معايير «لييد» البلاتينية للمباني المستدامة، وهي أعلى شهادة اعتماد متاحة للهندسة المعمارية المستدامة، وسيطبق أعلى معايير الاستخدام الفعال للطاقة والمياه وإعادة استخدامها ويستكشف أحدث التقنيات المستدامة.

أيقونة معمارية

كما كشفت الصور عن التقدم المحرز في إنشاء ساحة الوصل، والتي ستكون أيقونة معمارية جديدة تشكل واحة مستدامة بما تضمه من مساحات خضراء وأشجار ونوافير مائية ومرافق خدمية وترفيهية لاستضافة الزوار والفعاليات الجماهيرية، ويغطي الساحة سقف يبلغ ارتفاعه 65 متراً يتألف من قبة ذات تصميم مستوحى من شعار إكسبو 2020 دبي، وسيكون سقف القبة شفافاً ليعمل كشاشة عرض عملاقة يمكن رؤيتها من الداخل والخارج بنطاق 360 درجة.

الإبداع الهندسي يتجلى في أجنحة إكسبو 2020

والتي ستنتقل بالعالم إلى أفاق جديدة، من بوابة أكبر حدث من نوعه من خلال عدد المشاركين الدوليين والذي يقترب من 200 مشارك، إلى جانب كونه الحدث الأكثر ذكاء في التاريخ.

ونشر المكتب الإعلامي لحكومة دبي وموقع «إكسبو 2020 دبي» مجموعة من الصور تكشف فعلياً عن حجم هذا الإبداع الهندسي، إذ أظهرت الصور التقدم الكبير على العمليات الإنشائية لعدد من أجنحة الحدث العالمي.

وكشفت بعض الصور عن التقدم الملحوظ في جناح الاستدامة، الذي سيقدم رحلة مفعمة بالعاطفة تسرد القصة الساحرة لعلاقة البشرية بالطبيعة وتأثيرنا عليها، لتكشف في نهاية المطاف عن الترابط المعقد بين البشرية والطبيعة الذي

البناء والإكساء والصيانة، وتبلغ مساحة الأرض المخصصة للجناح 36800 قدم مربع. وتتضمن الفرص المتاحة حالياً مناقصة للمنتجات الدعائية والهدايا التي تحمل شعار الحدث، بالإضافة إلى مناقصة للألعاب الفيديو الرقمية وتطبيقات الهواتف الذكية والبرمجيات المتخصصة، إلى جانب مناقصة للمنتجات الفاخرة التي تحمل علامة الحدث وشعاره، وتتضمن المجوهرات والمنتجات الجلدية ومعدات الكتابة وإكسسوارات الأزياء، إلى جانب فرص أخرى في قطاعات خدمية كالترجمة الفورية والتصوير الفوتوغرافي وإنتاج الفيديو والتجزئة.

قمة الإبداع الهندسي

تواصل الملامح والمعالم الرئيسية للحدث العالمي المرتقب إكسبو 2020 دبي في البروز يوماً بعد يوم، كاشفة النقاب عن حجم الإبداع الهندسي في التصميم والذي يرتقي إلى مراحل مستقبلية جديدة، يؤكد خلالها الشعار الرئيسي للمعرض الدولي والذي يتمثل في «تواصل العقول وصنع المستقبل»

الماضي والمستقبل

كما كان الحساب الرسمي لموقع إكسبو 2020 دبي، قد نشر صوراً أخرى تظهر معالم عدد من أبرز الأجنحة في المعرض، إذ ظهر جناح التنقل والذي بدت عليه أبرز المعالم الرئيسية تقترب من الجاهزية، وسيتيح الجناح استكشاف التطور الإنساني من خلال الإمكانيات المتزايدة الكامنة في عملية التنقل لدى البشر، ويعتبر جناحاً بات أسطورياً في تصميمه، وهو مجهز لجعل زائره يطلع على التنقل في الماضي والحاضر والمستقبل، ليحتضن كافة الوسائل من الخرائط العتيقة إلى سفن الفضاء الحديثة، جناح سيصحب زائريه في رحلة مدهشة تتكون من ثلاثة أجزاء، أولها يحمل رسالة لتعود بالزمن إلى الوراء إلى القرن التاسع في بغداد لتلتقي بعمالقة التنقل، ثم تتابع التطور المذهل لدبي من قرية معتمدة على صيد اللؤلؤ إلى مدينة حديثة، لتتضمن بعد ذلك إلى المهمة الفضائية المتجهة إلى مارس.

تصميم عصري

كما أظهرت صورة أخرى جناح دولة الإمارات والذي سيكون أحد معالم الجذب الرئيسية في إكسبو 2020

دبي، وسيستقطب ملايين الزوار الذين سيعجبون بتصميمه العصري، ويأتي تصميم جناح الإمارات على شكل صقر أثناء الطيران، ليرمز إلى الريادة والشموخ الذي تتحلى به الدولة، وتعكس مكوناته قيم الانفتاح والتواصل والتسامح، التي تتماشى مع الشعار الرئيسي للمعرض، وتسهم في تعزيز التعاون والعمل المشترك مع المجتمع الدولي، بهدف الارتقاء بجودة الحياة من خلال التنمية المستدامة.

العد التنازلي

و تتواصل العمليات الإنشائية على قدم وساق في موقع الحدث العالمي إكسبو 2020 دبي، مظهره حجم الإبداع في التصميم في حدث سيكون الأكثر عالمية من حيث المشاركين والمتوقع وصولهم إلى 200 مشارك دولي، إلى جانب كونه الحدث الأكثر نكاً منذ انطلاق أول معرض عالمي في لندن عام 1851، ويواصل فريق «إكسبو 2020 دبي» العمل بجهود كبيرة ضمن خطة مدروسة وجدول زمني محدد لاستضافة المعرض، ويعمل بجهد في المرحلة الحالية انطلاقاً من توجيهات القيادة الحكيمة لاستضافة إكسبو استثنائي، على عدة محاور

أبرزها متابعة أعمال التشييد والبناء في الموقع بعد أن قطعت دبي شوطاً كبيراً في أعمال البنية التحتية، وسوف يتواصل ترسية العقود والمناقصات واعتماد أحدث التقنيات لضمان أفضل النتائج، وتعزيز التعاون مع الهيئات الحكومية والشركات والمؤسسات ذات الصلة في رحلة التحضير بالإمارات ودول العالم، كما يتم بحث عقد المزيد من الشراكات مع المؤسسات المحلية والعالمية في كثير من القطاعات، وسيُنصب التركيز أيضاً على التواصل مع الدول والمؤسسات لضمان مشاركتها الفعالة.

عشرات المناقصات تطرح شهرياً عبر السوق الإلكترونية للمعرض

الموصلات والملحقات

دخلت «ليبرتي لحلول البناء»، المرحلة النهائية من إنجاز عقدها مع «إكسبو 2020» لتزويد المعرض بأكثر من 500 كيلومتر من الموصلات والملحقات عالية الأداء.



كل جناح منها مساحات للأداء ومعارض للابتكار وأعمال تركيب فنية وحدائق خارجية وكذلك متنزها للأطفال وبرنامجا كاملا من الفعاليات المخصصة للعائلات.

وستشمل المنطقة المسورة باقة واسعة من خيارات المطاعم ومتاجر التجزئة، حيث يمكن للزوار تذوق أطباق متنوعة من أنحاء العالم والحصول على تجارب تسوق لا تُضاهى.

وسيضم الموقع جناحاً واسعاً للضيافة فضلاً عن مساحات خاصة للضيافة ومرافق مزودة بأحدث التجهيزات للمؤتمرات والاجتماعات ومناطق ترفيهية تكون متاحة للاستئجار الخاص.

ويهدف «إكسبو 2020 دبي» إلى توليد نصف الطاقة الكهربائية التي يحتاجها من مصادر متجددة.

جناح دولة الإمارات والذي سيكون أحد معالم الجذب الرئيسية في إكسبو 2020 دبي

عقود إكسبو تعطي دفعة قوية للأعمال في مختلف القطاعات

فيما ستشغل المنطقة المسورة في المعرض حوالي 2 كيلومتر مربع من موقعه، في حين أن 2.4 كيلومتر مربع المتبقية ستضم مرافق ومباني دعم تشمل قرية إكسبو 2020 المخصصة لإقامة الوفود المشاركة والموظفين العاملين في موقع إكسبو، بالإضافة إلى مستودعات ومرافق لوجستية ومحطات نقل وفنادق ومساحات تجزئة ومتنزه عام.

وتشكل الأجنحة الثلاثة لإكسبو ركيزة أساسية في تصميم مخططة الرئيس وهي تعكس موضوعاته الفرعية المتمثلة في الفرص والتنقل والاستدامة.

وستضم المنطقة المسورة أجنحة خاصة لكل دولة على حدة، سيعرض كل منها أبرز تصاميم الهندسة المعمارية والثقافة والمعارض التي ترغب تلك الدول في تقديمها. وستضم الأجنحة الثلاثة معارض ومحتويات تفاعلية تستعرض المواضيع الثلاثة بطريقة ممتعة ومفيدة كما سيضم

وبموجب العقد، تقوم «ليبرتي» بتقديم حلول الربط الكهربائي من «بارتون» لدعم أعمال إنشاء مبنى الوصل بلازا المركزي ضمن مشروع إكسبو 2020، إلى جانب امتداد الخط الأحمر لمetro دبي إلى المعرض.

وسيستضيف مبنى الوصل بلازا الذي يبلغ قطره 130 متراً حفل الافتتاح الرسمي للحدث، ويمكن لقبته الباهرة التصميم احتضان ما يصل إلى 10 آلاف شخص تحتها، في بيئة مُتحكم بدرجة حرارتها، ما يتطلب مد روابط كهربائية موثوقة من هيكلها المصنوع من الصلب إلى مجموعة الإضاءة والليزر المتقدمة المنبئة مسبقاً في القبة.

وأثبتت أنظمة بارتون مرونتها وتحملها العالي في بيئة الشرق الأوسط التي تتسم بالحرارة والرطوبة، وتتوقع بارتون تقديم أكثر من 500.000 متر من الموصلات لموقع إكسبو.

وبدأ مشروع تطوير موقع إكسبو 2020 دبي في مارس 2016، وتواصل وتيرة البناء تقدمها يوماً بعد يوم. ويشغل موقع إكسبو 2020 دبي مساحة إجمالية 4.38 كيلومترات مربعة.

منظومة تنافسية متكاملة تعزز ريادة الإمارات عالمياً

عززت الإمارات من مكانتها على خريطة التنافسية العالمية، ما جعلها تشكل واحدة من أفضل الوجهات المفضلة للاستثمارات الأجنبية وذلك بدعم من البيئة التشريعية المناسبة والبنية التحتية المتميزة وسياسية الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها خلال العقود الأربعة الماضية.

وشكلت المنظومة التنافسية للاستثمار بالإمارات عاملاً مهماً في مواصلة ترقيتها ضمن مؤشرات التنافسية العالمية، وتشمل هذه المنظومة 4 محاور وذلك وفقاً للدراسات المتخصصة التي أجرتها الجهات المعنية في الدولة ومن ضمنها وزارة الاقتصاد.

تنافسية الإمارات تواكب
خطتها الاستراتيجية في
التنمية الشاملة التي
تضمنها رؤية الإمارات 2021

وكانت الإمارات أكدت صدارتها للتنافسية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2018، حيث تصدرت المركز الأول عربياً بينما احتلت المركز الـ17 عالمياً، وذلك وفقاً لأحدث تقرير صدر عن مجموعة البنك الدولي، بالاشتراك مع المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسة التمويل الدولية.





العالمية (كلية إنسياد)، في حين حلت بالمركز الثاني في توفر الوافدين من ذوي المهارات العالية والقدرة على جذب العقول بحسب تقرير المواهب العالمية.

وعلى صعيد الاقتصاد فقد جاءت الإمارات بالمركز الأول عالمياً في قلة التضخم وقلة تهديدات تغيير مواقع الخدمات على مستقبل الاقتصاد وذلك وفقاً لتقرير التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي) والكتاب السنوي للتنافسية (المعهد الدولي للتنمية الإدارية) 2018 الذي صنف الدولة بالمركز الثاني عالمياً في مدى انتشار ريادة الأعمال فيما صنف مؤشر الابتكار العالمية وبمفرد المركز في حالة تنمية التكتلات الاقتصادية وحلت أيضاً بذات المركز في مؤشر قطاع الخدمات الجمركية.

وعلى مستوى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات جاءت الإمارات بالمركز الأول في اشتراكات النطاق العريض في تقرير التنافسية العالمية وحلت بالمركز الثاني في التحول الرقمي في الشركات بحسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2018.

مؤشر الازدهار

وفي مجال البيئة فقد تصدرت الدولة المركز الأول عالمياً خلال 2018 في الرضا عن جهود المحافظة على البيئة وذلك طبقاً لمؤشر الازدهار (معهد

أكثر من 100 مليون مسافر وذلك إضافة إلى 15 ميناء بحرياً تساهم في جعل الدولة مركزاً للنشاط البحري والنقل.

صدارة شاملة

تصدرت الإمارات 47 مؤشراً عالمياً للتنافسية، إذ أحرزت المركز الأول أو الثاني في تلك المؤشرات الدولية خلال العام 2018، وذلك في نحو 13 قطاعاً تنموياً الأمر الذي عكس مدى الإنجاز الذي حققته الدولة وعلى نحو يواكب خططها الاستراتيجية في التنمية الشاملة التي تضمنتها رؤية الإمارات 2021.

وتم توثيق المراكز المتقدمة التي حازتها الإمارات من قبل مجموعة من أهم المنظمات والمؤسسات الدولية ومنها الكتاب السنوي للتنافسية وتقارير ممارسة أنشطة الأعمال والسعادة العالمي وأهداف التنمية المستدامة والأداء اللوجستي والتوازن بين الجنسين والبنية التحتية وتمكين التجارة والمواهب العالمية بالإضافة إلى مؤشر مسح الحكومة الإلكترونية وغيرها.

العمل والمواهب

تصدرت الدولة في مجال العمل واحتلت المركز الأول ضمن مؤشر سهولة التوظيف وإنتاجية العمل لكل موظف وتوفر كبار الموظفين المختصين خلال العام 2018 وذلك وفقاً لتقرير تنافسية المواهب

توثيق المراكز المتقدمة التي حازتها الإمارات من قبل مجموعة من أهم المنظمات والمؤسسات الدولية

تضمنت منظومة التنافسية الإماراتية للاستثمار وجود أكثر من 40 منطقة حرة تسمح بملكية أجنبية بنسبة 100% للأعمال وذلك فضلاً عن توافر مناطق صناعية وتجارية متميزة في مختلف إمارات الدولة.

كذلك رسخ قوة المنظومة تأسيس أكبر مدينة لتجارة الجملة في العالم التي جرى إطلاقها خلال عام 2016 في دبي على مساحة 550 مليون قدم مربعة، باستثمارات تبلغ نحو 8.2 مليارات دولار، وذلك بهدف تعزيز نشاط القطاع.

وتعد الإمارات من أكثر الدول نشاطاً على مستوى العالم في استضافة المعارض الدولية والفعاليات التجارية والاستثمارية وهو الأمر الذي يشكل بوابة وملتقى لرجال الأعمال الساعين إلى ترويج منتجاتهم في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام. وعلى صعيد البنية التحتية التي تتميز بها دولة الإمارات على المستوى العالمي فإنها تشمل شبكة واسعة من الطرق والسكك الحديدية وسبعة مطارات دولية استقبلت



عقود إكسبو تعطي دفعة قوية للأعمال في مختلف القطاعات

وفي قطاع السياحة والسفر تبوّأت المركز الأول ضمن مؤشر أولوية قطاع السفر والسياحة وفعالية التسوق لجذب السياح واستدامة وتنمية قطاع السياحة والسفر وجودة البنية التحتية للسياحة، أما في قطاع الصحة فقد حلت بالمركز الأول في غياب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وكذلك غياب الإصابة بالملاiria.

أما في مجال العدل والأمن فقد جاءت في المركز الأول عالمياً في قلة النزاعات العمالية وقلة تأثير الجريمة والعنف على تكلفة الأعمال والثانية في مؤشر الأمن، وضمن مؤشر التوازن بين الجنسين فقد حلت في المركز الأول في حقوق الملكية بين الجنسين ومعدل الإلمام بالقراءة

مستقبل الاقتصاد بحسب مؤشر الابتكار العالمي (كلية إنسياد).

الأداء الحكومي

وحقق الأداء الحكومي إنجازات كبيرة، حيث حلت في المركز الأول في فعالية تطبيق قرارات الحكومة على مستوى العالم وكذلك في مرونة قوانين الإقامة وذلك بالإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فيما جاءت بالمركز الثاني في التسامح مع الأجانب والثقة في الحكومة والقدرة على التكيف مع سياسة الحكومة.

كذلك كان الوضع في مجال الطاقة حيث تصدرت الدولة المركز الأول عالمياً من حيث سهولة الوصول إلى الكهرباء وسهولة الحصول عليها.

وفي مجال البنية التحتية حلت بالمركز الأول أيضاً ضمن مؤشر جودة الطرق والثاني ضمن جودة البنية التحتية للنقل الجوي.

ليجاتم)، أما في قطاع المالية فقد حلت أيضاً بالمركز الأول في ديناميكية الدين ضمن تقرير التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي) ونفس المركز في قلة تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار بحسب تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمية.

وصُنفت الدولة بالمركز الثاني عالمياً في سهولة دفع الضرائب كما وثقه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وحلت في نفس المرتبة في أسعار صرف العملات في دعم تنافسية الشركات وكذلك في قلة الضرائب على رأس المال والضرائب العقارية.

وفيما يتعلق بالصناعة والابتكار فقد جاءت في المركز الأول في قلة تهديدات تغيير مواقع مرافق البحث والتطوير على مستقبل الاقتصاد ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية ونفس المركز في قلة تهديدات تغيير مواقع الإنتاج على



حول العالم، بوصفه القطاع الأعلى في التوظيف على مستوى العالم.

ووفقاً لأحدث إحصائية صادرة عن منظمة العمل الدولية، احتل قطاع الخدمات المركز الأول في نسبة التوظيف في 2018، حيث استأثر بنسبة 48.77% من إجمالي الوظائف في العالم، بينما بلغت نسبة الوظائف في قطاع الزراعة 28.27%، وفي قطاع الصناعة 22.95%.

الخدمات إلى إجمالي الوظائف المتاحة في كل دولة من دول العالم، عن العام 2018.

وبلغت نسبة التوظيف في قطاع الخدمات إلى إجمالي القوى العاملة في دولة الإمارات 73% في 2018، لتحل بهذه النسبة المركز الـ 30 عالمياً، بالمشاركة مع كل من نيوزيلندا، واليونان، وجزر فيرجين، التي تساوت جميعاً في النسبة نفسها.

كما تساوت الإمارات أيضاً مع متوسط النسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتفوقت الإمارات على كل من اليابان وألمانيا، حيث بلغت هذه النسبة في كل منهما العام الماضي 72%، وأيضاً كوريا الجنوبية التي بلغت فيها النسبة 70%.

وأصدر البنك الدولي مؤخراً تقريراً خاصاً عن التوظيف في قطاع الخدمات

فعالية تطبيق قرارات الحكومة و مرونة قوانين الإقامة تعززان تنافسية الإمارات

والكتابة والثانية في المساواة في الأجور لعمل مماثل.

تميز

في مجال التعليم تبوّأت المركز الأول عالمياً في نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الخارج إلى الدولة وكذلك معدل إتمام المرحلة الابتدائية وتوفر الطلاب الدوليين بحسب ما وثقه مؤشر الابتكار العالمي (كلية إنسياد) عن العام 2018 ومؤشر الازدهار (معهد ليجاتم) وتقرير تنافسية المواهب العالمية.

التوظيف والخدمات

وتصدرت الإمارات الدول العربية وجاءت في المركز الـ 30 عالمياً على قائمة البنك الدولي لنسبة التوظيف في قطاع



الاقتصاد في أرقام

إجمالي رؤوس أموال واحتياطيات الجهاز المصرفي في دولة الإمارات إلى 364.8 مليار درهم خلال النصف الأول بزيادة 2.7% وبقيمة 9.6 مليارات درهم مقارنة مع 355.2 مليار درهم في نهاية 2018.

364.8
مليار درهم

وتعكس الزيادة في رؤوس أموال واحتياطيات الجهاز بحسب ما تظهره الإحصاءات الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي الملاة المالية القوية، التي يتمتع بها والتي تعد الأقوى على مستوى الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. وارتفعت المخصصات العامة للجهاز المصرفي إلى 35.4 مليار درهم بزيادة 13.5% منذ بداية العام حتى نهاية يونيو كما ارتفعت المخصصات الخاصة من 90.4 مليار درهم إلى 97.3 مليار خلال الفترة ذاتها.

تمويلات صندوق أبوظبي للتنمية في 90 دولة منذ تأسيسه عام 1971، منها 46 مليار درهم إجمالي المنح الحكومية، و43 مليار درهم إجمالي القروض الميسرة، كما كان لاستثمارات الصندوق البالغ قيمتها 3 مليارات درهم دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل للسكان في الدول المستفيدة. وأكد صندوق أبوظبي للتنمية حرصه على مواصلة لعب دور ريادي في مساعدة الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم التمويلات لمشاريع استراتيجية في مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية، والأكثر تأثيراً في تسريع عملية التنمية في مجتمعات تلك الدول.

89
مليار درهم

وأوضح الصندوق في تقرير بمناسبة مرور 48 عاماً على تأسيسه من قبل المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» في 15 يوليو من العام 1971، «لعب الصندوق دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الوطني، حيث اعتمد عدداً من الأدوات والسياسات والبرامج في هذا الشأن ومن ضمنها تعديل نظام مناقصات مشروعات المنح لإعطاء الأفضلية للشركات الوطنية بنسبة 10%، مما أسهم خلال السنوات العشر الأخيرة في توفير حجم أعمال للشركات الوطنية وبقيمة 16.5 مليار درهم في 30 دولة حول العالم.

قيمة استثمارات البنوك الإماراتية في كل من السعودية ومصر مع نهاية الربع الأول من العام 2019، تشكل ما نسبته 15.5% من إجمالي أصولها المستثمرة في الخارج والتي بلغت نحو 582 مليار درهم خلال شهر مارس من العام ذاته. وبحسب الأرقام الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي فلا زالت قيمة استثمارات البنوك الإماراتية وفروعها والمؤسسات التابعة لها عند أعلى مستوياتها في المملكة المتحدة وبقية وصلت إلى نحو 61 مليار درهم. ويتضح من خلال أرقام المصرف المركزي أن قيمة استثمارات البنوك الإماراتية في السعودية بلغت نحو 47 مليار درهم مع نهاية مارس 2019 في حين وصلت قيمتها في مصر 43.4 مليار درهم والولايات المتحدة الأمريكية 37 مليار درهم وجزر الكايمان 37 مليار درهم أيضاً و25 مليار درهم في الهند ونحو 21 مليار درهم في سلطنة عمان و20 مليار درهم في البحرين و19 مليار درهم في فرنسا.

90.4
مليار درهم



إجمالي السندات سالبة العائد حول العالم وهو مستوى قياسي جديد حيث زاد إجمالي الديون التي يقل عائدها عن الصفر إلى أكثر من 14 تريليون دولار للمرة الأولى على الإطلاق إذ بلغت القيمة السوقية لمؤشر «بلومبيرج باركليز» العالمي للديون سالبة العائد 14.1 تريليون دولار مسجلاً أكبر ارتفاع يومي في شهر.

وتشكل قيمة السندات التي يقل عائدها عن الصفر حالياً أكثر من ربع سوق السندات ذات الدرجة الاستثمارية، إذ تمثل حوالي 25.68% من مؤشر «بلومبيرج باركليز جلوبال أجريجت».

14
تريليون دولار

قيمة مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات، التي يجري تنفيذها أو المخطط لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينها مشاريع يجري الانتهاء من تطويرها بقيمة 283 مليار دولار. وفقاً لشركة "دي إم جي إيفنتس" يأتي ذلك في ظل استعداد المنطقة لمواجهة الزيادات المتوقعة في الطلب على الطاقة خلال العامين المقبلين حيث يتوقع مراقبون أن يزداد الطلب العالمي على النفط بما لا يقل عن 10 ملايين برميل يومياً بحلول العام 2040، في حين سوف ينمو الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 40 في المائة والبتروكيماويات بنسبة 60 في المائة. ويدفع التوسع في الطلب على البترول والمنتجات البتروكيماوية عجلات الاستثمار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقال كريستوفر هُدسون، رئيس "دي إم جي إيفنتس"، إن التقنيات المتطورة ونمو سكان العالم وزيادة الإنفاق الاستهلاكي عوامل تجتمع لخلق طلب جديد على الطاقة.. مشيراً إلى أن قطاع النفط والغاز سوف يواصل تلبية قدر كبير من هذا الطلب حتى العام 2040 وما بعده.

859
مليار دولار

إصدارات الصكوك 2019 وذلك بعد الزيادة التي سجلتها الصكوك في النصف الأول من العام بدعم إصدارات الصكوك في السعودية وماليزيا. وبحسب توقعات وكالة موديز العالمية، سترتفع إصدارات الصكوك العام الجاري بنسبة 6% لتصل قيمتها إلى 130 مليار دولار. وأكدت الوكالة أن ارتفاع الإصدارات في السعودية وماليزيا أدى إلى أن يبلغ حجم الإصدارات في النصف الأول من 2019 إلى 87 مليار دولار. وتوقعت أن يصل حجم الإصدارات من الصكوك في النصف الثاني من العام الجاري إلى 43 مليار دولار، مع استمرار ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، خاصة السعودية، في إصدار الصكوك بانتظام.

130
مليار دولار

وتستمر حكومات الدول الإسلامية في أسواق التمويل الإسلامي (ماليزيا وإندونيسيا ودول مجلس التعاون) في تعديل هيكل تمويلها، ما يدعم عملية إصدار الصكوك. ويعكس ذلك تمسك تلك الدول لقواعد التمويل الإسلامي ورغبة حكوماتها في تطوير التمويل الإسلامي.

والابتكار يحتاج إلى الشباب للوصول للرقم 1، تعزيزاً لاستدامة الدولة، وتحقيقاً للرخاء، والإسهام في الحضارة الإنسانية.

وأكدت الاستراتيجية الوطنية على أن المعرفة والتعليم القائمين على الإبداع والابتكار، هما السبيل الوحيد لتقدم الأمم ورفع شأنها في ظل العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم ساعة تلو أخرى، وغرس هذه الثقافة في جميع المراحل التعليمية، فالإبداع والابتكار هما نواة التقدم وتحقيق التنمية المستدامة القائمة على المعرفة، من خلال تحقيق الأداء المؤسسي المتميز، وتقديم حلول للمشكلات، التي تعترض سبيل التنمية، بطريقة جديدة ومعاصرة لتحقيق التقدم والازدهار بالشكل الذي يليق بمكانة دولة الإمارات العربية المتحدة.

مبادرات مستقبلية لتعزيز الابتكار وفق عدة مسارات .. أبرزها الملكية الفكرية والبحث والتطوير وآليات تمويل الابتكار.

صدارة مطلقة

وفي ظل الاهتمام الذي توليه القيادة الرشيدة للابتكار وتعزيز أدواته وترسيخها في المجتمع وخاصة لدى الشباب حافظت دولة الإمارات على صدارتها في المركز الأول عربياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019، وحقت تقدماً على الترتيب في تصنيفها العام على المؤشر بمقدار مرتبتين لتصبح في المركز 36 عالمياً.

وقد واصلت الدولة أداءها المتقدم في مدخلات الابتكار، وهو أحد المؤشرين الرئيسيين لمؤشر الابتكار العالمي، حيث حلت في المرتبة 24 عالمياً، متفوقة في

الابتكار رافد أساسي للتنمية والنمو الاقتصادي

حرصت القيادة الرشيدة في الدولة على ترسيخ الابتكار والإبداع ثقافة وأسلوب حياة، ضمن منظومة متكاملة، إذ تعمل حكومة الإمارات من خلال استراتيجيتها الشاملة على تعزيز دور الابتكار كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافد أساسي للتنمية والنمو الاقتصادي، بالإضافة لتعزيز مكانة وسمعة حكومة الإمارات كمركز ابتكار عالمي.

و تؤمن القيادة الرشيدة بتعزيز ثقافة التفوق والإبداع والابتكار لدى الشباب، من أجل صناعة الأمل لمستقبل أفضل ومشرق لمجتمعاتهم. حيث تركز مؤشرات الأجندة الوطنية على استثمار الكوادر الوطنية وبناء جيل المستقبل الذي يواكب حكومة وفكر المستقبل، وذلك من خلال التركيز على تطوير نظام تعليمي رفيع المستوى، حيث تستهدف الأجندة الوطنية، اعتماد الابتكار كآلية لتطوير أدائها وابتكار الحلول المستقبلية.

ويعتبر الابتكار، قضية مستقبلية رئيسة على كل المستويات، ابتداء من الفرد مصدر كل ابتكار، إلى المؤسسة الراعية للمبتكرات والمستفيدة منها، وكذلك المجتمع الذي يتطلع إلى الابتكار والاستثمار فيه.

2021 ضمن محور "اقتصاد معرفي تنافسي"، وتشرف عليه وزارة الاقتصاد، بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الأكاديمي ومؤسسات القطاع الخاص، ومن أبرزها وزارة التربية والتعليم، والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، والمصرف المركزي، ووزارة الموارد البشرية والتوطين، ووزارة المالية، وهيئة الأوراق المالية والسلع، والهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات.

ووضعت دولة الإمارات خطة استراتيجية تهدف إلى تحسين نتائجها على المدى القصير في مؤشر الابتكار العالمي كجزء من الأجندة الوطنية، مع العمل أيضاً على تعزيز نتائج الابتكار على المدى الطويل، لتحقيق المستهدف الوطني المتمثل بأن تكون دولة الإمارات ضمن الدول الرائدة عالمياً في مجال الابتكار .. وتركز المبادرات التي تم طرحها خلال السنوات الماضية على عدد من المسارات، من أبرزها ترسيخ موقع الدولة كمركز لتطبيقات الملكية الفكرية ولا سيما براءات الاختراع، وتعزيز شبكة موحدة تهدف إلى تشجيع التعاون في البحوث الأساسية بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص، وتحديد وتتبع أثر تلك المبادرات على منظومة الابتكار وربطها بالنتائج، ودعم تمويل الابتكار من خلال تحديث منظومة رأس المال المخاطر في الدولة وتحسين كفاءتها.

التنمية والابتكار

وقال معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، إن دولة الإمارات تسجل من خلال الحفاظ على صدارتها على مستوى الدول العربية على مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019، وتقدمها على التصنيف العالمي للمؤشر بمقدار مرتبتين، إنجازاً مهماً يعزز مكانتها كوجهة رائدة في مجال التنمية القائمة على الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا، ويرسخ دورها كمركز ابتكاري بارز على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مشيراً معاليه إلى أن

هذا المكون على دول بارزة في مجالات التنمية والابتكار، مثل إيطاليا وإسبانيا والصين. فيما جاءت في المرتبة 58 عالمياً في مكون مخرجات الابتكار.

ووفقاً للنتائج الرسمية للمؤشر، سجلت الدولة أداءً مرتفعاً وتحسناً ملموساً في عدد من المحاور التي تتضمنها هيكلية مؤشر الابتكار العالمي، من أبرزها رأس المال البشري والبحوث، والبنية التحتية، والمخرجات الإبداعية، والمؤسسات .. وعلى صعيد المؤشرات الفرعية شهد أداء الدولة ارتفاعاً في مؤشرات مثل متوسط إنفاق أعلى 3 شركات في البحث والتطوير، والخدمات الحكومية عبر الإنترنت، ومؤشر المشاركة الإلكترونية، وصادرات البضائع الإبداعية، وسهولة تأسيس الأعمال التجارية.

ويصنّف مؤشر الابتكار العالمي الدول سنوياً بناءً على قدرتها الابتكارية، ويقيس المؤشر بنسخته لهذا العام الأداء الابتكاري لـ 129 دولة تمثل النسبة العظمى من الناتج المحلي الإجمالي العالمي .. وتم احتساب المؤشر بناءً على مقاييس مفصلة لمدخلات ومخرجات الابتكار، بما في ذلك 80 مؤشراً فرعياً لتقديم رؤى حول مجالات الابتكار المختلفة، من أبرزها المؤسسات، ورأس المال البشري والبحوث، والبنية التحتية، وتطور الأسواق، وتطور الأعمال التجارية، ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا، والمخرجات الإبداعية .. ويتم استخدام مؤشر الابتكار العالمي من قبل الحكومات والقطاع الخاص لتطوير منظومة الابتكار لديها وتقييم مدخلات ومخرجات الابتكار. وتعمل دولة الإمارات إضافة إلى ذلك على تطوير منهجيات مدروسة لقياس نتائج الابتكار بهدف تعزيز الأثر الاقتصادي للممارسات الابتكارية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

الابتكار ورؤية الإمارات

ويعد مؤشر الابتكار العالمي أحد مؤشرات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات





الابتكاري على المستوى العالمي الثقة للشروع في برنامج طموح للابتكار من خلال عدد من المبادرات على المدى القصير لتعزيز مرتبة الإمارات عالمياً ومبادرات تحويلية على المدى الطويل لاستدامة النتائج الإيجابية للدولة في مجالات الابتكار على المستوى العالمي انسجاماً مع محددات مئوية الإمارات 2071، ومن هذا المنطلق، سيتم نشر مبادرات جديدة تهدف بشكل أساسي إلى توسيع نطاق البحوث الأساسية والتطبيقية التي أجريت في الدولة وربطها بآليات تمويل متطورة بالإضافة إلى ذلك، تتطلع دولة الإمارات إلى تعزيز الاقتصاد المعرفي عبر زيادة عدد تطبيقات الملكية الفكرية وتسجيلها، وذلك من خلال جذب الشركات الأجنبية وتطوير نظام لترخيص شركات الملكية الفكرية.

وأشار معاليه إلى أن هذه الجهود تأتي بالتوازي مع العديد من المبادرات والبرامج الأخرى التي تطلقها حكومة دولة الإمارات والحكومات المحلية، فضلاً عن جهود القطاع الخاص، لتعميق مفاهيم اقتصاد المعرفة وتشجيع الأنشطة الابتكارية والإبداعية وتوظيفها في مسيرة التنمية الاقتصادية، ومن أبرزها مؤخراً

وحرصها على تحفيز الأفراد والمؤسسات على تبني ثقافة الابتكار ودمجها في خطط العمل وأساليب الأداء والإنتاج، مما يجعله محركاً رئيسياً للتنمية ومحوراً مهماً في بناء اقتصاد المستقبل.

وأوضح أن هذه النتائج هي ثمرة للشراكات القوية بين الجهات الفاعلة في مجال الابتكار من القطاعين الحكومي والخاص والأوساط الأكاديمية، حيث اتسمت المرحلة الماضية بتضافر الجهود وتكامل الأدوار بين وزارة الاقتصاد ومختلف شركائها للارتقاء بالسياسات والبنى المؤسسية الداعمة لبنية الابتكار في الدولة، مشيراً معاليه إلى أهمية الأطر والممكنات الاستراتيجية التي تتبناها الدولة في مختلف المجالات المرتبطة بالابتكار، مثل الاستراتيجية الوطنية للابتكار والابتكار المتقدم واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي وبرنامج البحث والتطوير وغيرها وأضاف معاليه: هناك بنية قوية للابتكار ومستمرة التطور اليوم في دولة الإمارات من خلال ما أنجزته الدولة من تشريعات واستراتيجيات ومبادرات ابتكارية ومراكز حاضنة وداعمة للابتكار في العديد من المجالات الحيوية، وقد منحنا قوة أدائنا

سياسات رائدة لتطوير القطاعات المرتبطة بالابتكار كالذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي.

هذا التصنيف المتميز يعزى إلى القدرات الابتكارية المتنامية للدولة واستمرار أدائها الجيد على المؤشر على مدار السنوات الخمس الماضية، حيث ارتقت بمقدار 11 مرتبة من المركز 47 في عام 2015 لتصل إلى المرتبة 36 في عام 2019.

وأضاف معاليه: تعد النتائج الإيجابية لدولة الإمارات على مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019 ترجمة لرؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة بأهمية التحول نحو اقتصاد تنافسي عالمي متنوع قائم على المعرفة والابتكار وقيادة كفاءات وطنية، ويمثل تقدم ترتيب الدولة على المؤشرة دليلاً على كفاءة السياسات التي تتبناها الدولة في مجال تطوير مناخ الابتكار على الصعيد الوطني ويعكس جهودها في تعظيم دوره كقيمة أساسية في أداء المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص

تعزيز مكانة وسمعة حكومة الإمارات كمركز ابتكار عالمي.

قوياً وثابتاً في مدخلات الابتكار محققة المرتبة 25 عالمياً في عامي 2015 و2016، المرتبة 23 عالمياً في عام 2017، والمرتبة 24 عالمياً في عام 2018، وهي المرتبة التي حافظت عليها الدولة خلال العام الجاري، ما يعكس أداءها القوي في المدخلات الابتكارية.

تحسن مهم

وتأتي هذه النتيجة المتميزة للدولة في مكوّن مدخلات الابتكار استناداً إلى أداء جيد ومعدلات تحسن مهمة في عدد من المحاور المندرجة تحت هذا المكوّن، من أبرزها التحسن الكبير في تصنيف الدولة على محور "رأس المال البشري والبحوث" من المرتبة 31 العام الماضي إلى 18 هذا العام، والتحسين الجيد أيضاً في محور "البنية التحتية" من المرتبة 28 عام 2018 إلى المرتبة 21 في مؤشر العام الجاري، وكذلك في محور "المؤسسات" من المرتبة 29 إلى

نظام البطاقة الذهبية للإقامة الدائمة في الدولة، والذي يساهم في تسهيل استقطاب المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المواهب التخصصية والإبداعية والباحثين في مجالات العلوم والمعرفة والعلوم الطبية والهندسية والتكنولوجيا والطلاب النابغين، ليمثلوا إضافة قيمة إلى الأصول الابتكارية في الدولة ويسهموا في نقل المعرفة وتعزيز كفاءة الطاقات البشرية المواطنة في مجالات الابتكار.

وتعتمد منهجية مؤشر الابتكار العالمي على محاور المؤشرات الفرعية لمدخلات ومخرجات الابتكار، ويعد تحويل مدخلات الابتكار إلى مخرجات ابتكارية أحد أهم العوامل التي تعزز أداء دولة الإمارات على المؤشر، وهو ما ركزت عليه السياسات الابتكارية في الدولة بصورة مستمرة؛ حيث أظهرت نتائج دولة الإمارات خلال الفترة ما بين عامي 2015 و2019 أداءً

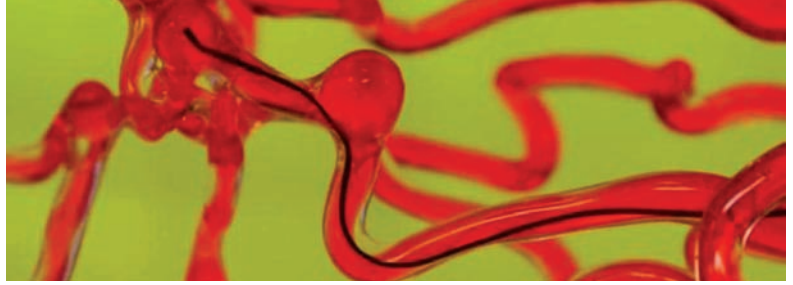
المرتبة 28 هذا العام. أما في محاور ومؤشرات مخرجات الابتكار، فحققت الدولة قفزة كبيرة بمقدار 20 مرتبة في محور "المخرجات الإبداعية" من المركز 70 في عام 2018 إلى المركز 50 في مؤشر العام الجاري.

إلى ذلك، حققت الإمارات قيادة عالمية ضمن الدول العشر الأوائل في عدد المؤشرات الفرعية لمحاور مؤشر الابتكار العالمي، حيث حلت في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشري تكلفة إنهاء خدمات العمالة، ونسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الخارج، فيما جاءت في المرتبة الخامسة عالمياً في نسبة البحث والتطوير الممول من مؤسسات الأعمال، وفي المرتبة الثامنة عالمياً في مؤشري معدل إنتاج الطاقة الكهربائية للفرد، ومواهب البحث في مؤسسات الأعمال، وفي المرتبة العاشرة عالمياً في حالة تطور التجمعات الاقتصادية.

"الروبوت الدودة".. طبيب آلي داخل دماغ البشر

الروبوت الذي يبلغ طوله سنتيمترات قليلة، مصنوع من مزيج من النيكل واليتانيوم، ومغطى بطبقة من الهيدروجيل، تساعد على الانزلاق داخل الأوعية، دون أن تتضرر الأنسجة المحيطة بها.

وتحدث الإصابة بالسكتة الدماغية عندما ينقطع أو يقل تدفق الدم إلى جزء من الدماغ، مما يؤدي إلى حرمان الأنسجة من الحصول على الأكسجين والعناصر المغذية اللازمة لبقائها حية، وفي غضون دقائق، تموت خلايا الدماغ وتعد السكتة الدماغية حالة طارئة، إذ أن سرعة الاستجابة لعلاجها تمنع المضاعفات الناجمة عنها كالشلل أو الوفاة.



وعبر استخدام الحقول المغناطيسية يمكن تمرير سلك دقيق، لا يتجاوز عرضه 0.5 ملليمتر، إلى الدماغ، ويتم التحكم بحركته وتوجيهه من خلال أجهزة الكمبيوتر خارج غرفة العمليات. كما يمكن، بحسب رأي الباحثين، توجيه تلك الأسلاك الدقيقة لإيصال الأدوية مباشرة إلى الجزء المصاب لإزالة الانسداد.

رغم أنه لم يتم اختباره على البشر بعد، يبدي العلماء في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في بوسطن، تفاؤلاً كبيراً تجاه روبوت دقيق جداً على هيئة دودة. ويمكن للروبوت الفريد من نوعه، أن يعالج مرضى السكتة الدماغية، حيث يزحف داخل الدماغ ليلعب الجلطات الدموية المؤدية لهذا العرض الخطير.

إنتاج شعاب مرجانية "في المختبر"

مرجانية تعيش في المحيط الهادئ من قبل في متحف هورنيمان في لندن، لكنها المرة الأولى التي تنتج فيها هذه العملية لإنتاج شعاب أطلسية.

ونجحت عملية التكاثر عبر وضعها في بيئة تحاكي البيئة الطبيعية للشعاب المرجانية، من بينها شروق الشمس وغروبها ومراحل القمر ودرجة الحرارة المياه ونوعيتها.

وتتدهور الشعاب المرجانية في فلوريدا بسرعة بسبب تغير المناخ ومرض الأنسجة المدمرة، الذي ظهر في مياه الولاية الجنوبية الشرقية في العام 2014. ويأمل العلماء في إنتاج شعاب مرجانية جديدة بغية تكاثرها من جديد.



التفريخ المستحث، وهو تطور يمكن أن يمنع انقراض الحيد المرجاني في فلوريدا.

وقالت مسؤولة الأكواريوم أمبر ويتل: "إنها المرة الأولى التي نستطيع فيها إنتاج الشعاب المرجانية الأطلسية في المختبر". وأضافت: "لقد أنتجت شعاب

تمكن فريق من العلماء في الولايات المتحدة من إعادة إنتاج شعاب مرجانية في المختبر للمرة الأولى، وهي خطوة مشجعة لإنقاذ "الحاجز المرجاني الأميركي العظيم" قبالة ساحل فلوريدا. فقد استطاع باحثون من مركز أكواريوم فلوريدا للحفاظ من إعادة إنتاج المرجان الأطلسي المهدد بالانقراض من خلال

ابتكار "زبدة صحية" مصنوعة من الماء

الزبدة التي تم التوصل إليها تشمل على 80 في المئة من الماء و25 سرعة حرارية".

وبحسب مخترعي هذه الزبدة فإنه يمكن تعزيزها بمواد غذائية أخرى، مثل الفيتامينات أو الحليب أو البروتينات النباتية، مما يجعل مذاقها يشبه الزبدة العادية تماما. وأوضحوا أن "الزبدة الصحية" يمكن أن تساعد أيضا الدول على الاستغناء قليلا عن الماشية المنتجة للحليب وما تخلفه من آثار سلبية على الأرض والبيئة.

وتعرف الزبدة العادية بأنها خطيرة على صحة الإنسان، على اعتبار أنها عالية الدهون، مما يهدد صحة القلب والشرابين، ويزيد من مخاطر الإصابة بضغط الدم والكوليسترول.



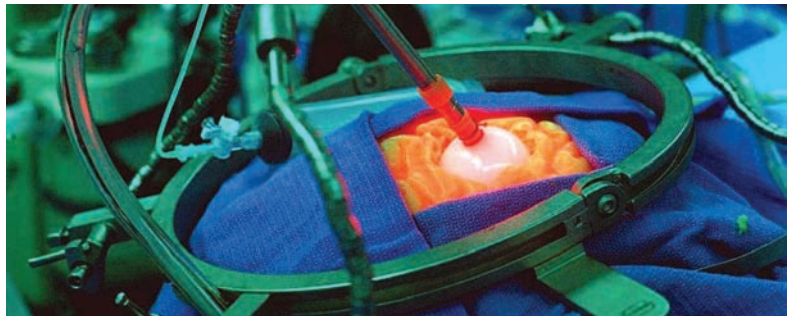
العلماء في صناعة زبدة تتكون أساسا من 80 في المئة من الماء مقارنة مع الزبدة الحالية (16 في المئة فقط ماء)، الأمر الذي يجعلها مفيدة للصحة. وبحسب العلماء فإن ملعقة كبيرة من الزبدة العادية تتكون من 84 في المئة من الدهون و16 في المئة من الماء ونحو 100 سرعة حرارية، في حين أن مكونات

نجح علماء متخصصون بالتغذية في إنتاج "زبدة صحية"، مصنوعة أساسا من الماء، يمكن أن تكون بديلا للزبدة المنتشرة حاليا.

وقال موقع "غيزمودو" المتخصص بالأخبار العلمية والتقنية، إن التجربة أجريت في جامعة كورنيل، الواقعة في مدينة أيثاكا بولاية نيويورك، حيث نجح

أدمغة "معملية" تصدر نشاطا كهربائيا

بشبكة معقدة قادرة على إحداث موجات، لكان جوابي كلا". وهذا التقدم عائد بجزء منه إلى تحسين الآلية المتبعة وبيئة زرع الخلايا الجذعية، وفق ما أوضح الباحثون في مقال نشرته مجلة "سل برس". كذلك تمثل التقدم الآخر بإعطاء وقت أطول للخلايا العصبية لكي تتطور، تماما كما أدمغة الأجنة في البطن.



وأوضحت أليسون مووتري أن "مراحل النمو العصبي البشري الأولى تكون مسجلة في المجين". وقد رصدت أولى الموجات في الأدمغة المطورة مخبريا في خلال شهرين. وكانت الإشارات نادرة وأبقت على موجة واحدة، تماما كما في الأدمغة البشرية غير الناضجة بدرجة كبيرة. لكن مع الاستمرار في النمو، أنتجت الموجات بوتيرة مختلفة وفوارق زمنية أكثر انتظاما.

استكشاف خلايا جذعية بالغة لتطوير كيانات خلوية تحاكي عمل العضو الذي يرغبون في تحليله. غير أن هذه الكيانات الدماغية المعدّة مخبريا لم تطور يوما شبكة عصبية فاعلة.

ونقل عن عالمة الأحياء في جامعة كاليفورنيا في سان دييغو أليسون مووتري "لو سئلت قبل خمس سنوات حول إمكان أن يتمتع دماغ مطور مخبريا

في سابقة هي الأولى، رصد علماء في أدمغة صغيرة مطورة مخبريا من خلايا جذعية نشاطا كهربائيا شبيها بذلك الموجود لدى البشر، ما يفتح طريقا بحثيا لدرس أمراض عصبية معقدة. ويطن العلماء أن هذه الأدمغة لا تظهر أي قدرات إدراكية لأنها شبيهة بأدمغة الأطفال الخدج، لكنهم لا يستطيعون إثبات ذلك ما يطرح إشكاليات أخلاقية جديدة. ويعكف باحثون منذ عقد على

ويندوز 10 ..وداعا لكلمات المرور

على عدد محدود من المستخدمين في البداية، أما المستخدمون العاديون فعليهم أن ينتظروا بعض الوقت، وربما يصبح الأمر متاحا لهم بعد أسبوع فقط.

لكن هذه الخطوة ما زالت تثير الكثير من الفضول، ويتساءل البعض حول الطرق البديلة لحماية حسابات مايكروسوفت ما دامت الشركة قد قررت التخلي عن الكلمات المروية، والجواب بحسب فوربس، هو أن الشركة ستعتمد خطوات التحقق العصرية مثل خاصية التعرف عن طريق الوجه أو بصمة الأصبع أو الرمز PIN. ويجري الدخول إلى حسابات "مايكروسوفت" عن طريق الميزة المعروفة بـ "ويندوز هلو" التي تجعل المستخدم قادرا على الدخول من خلال وسائل التحقق الجديدة.



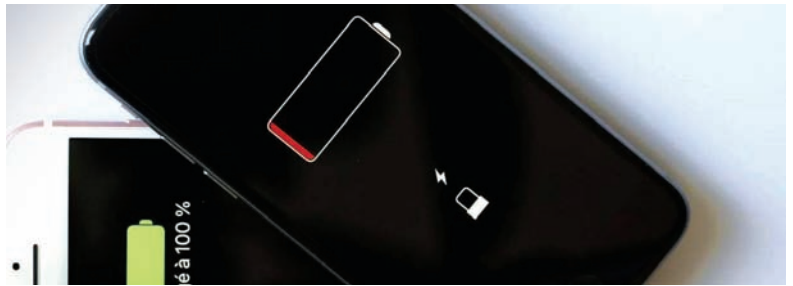
حساباتهم دون إدخال أي كلمة المرور. وفي وقت سابق، وعدت مايكروسوفت ما يقارب 800 مليون شخص يستخدمون "ويندوز 10"، بانتقال وشيك إلى عالم بدون كلمات مرور، وهذا الأمر أصبح واقعا في الوقت الحالي.

وفي العاشر من يوليو الماضي، ذكرت تقارير تقنية أن هذه الميزة ستكون حkra

قررت شركة "مايكروسوفت"، أن تتخلى بشكل كامل، عن كلمات المرور في نظام التشغيل "ويندوز 10"، لكن هذه "الخطوة" لن تؤثر على درجة الأمان، بل ستزيد من تحصينها، حسب الشركة. و سيكون هذا التحديث المميز سيكون متاحا لمستخدمي نظام "ويندوز إنسايدر"، خلال مرحلة أولى، حتى يدخلوا إلى

"مشكلة آيفون الأثرية"

ليصبح مشحونا بالكامل. وسبق أن اعترفت "أبل" بأن طاقة بطارياتها في أجهزة آيفون تقل بمرور الوقت، وتعمل بحوالي 80 بالمئة فقط من كفاءتها بعد عامين. وبحسب التقارير فإن شحن جهاز آيفون الخاص بك عند النوم بنسبة 100 بالمئة ثم تركه وعدم استخدامه، يمكن أن يكون ضارا بعمر البطارية.



وفي محاولة لحل هذه المشكلة سيفعل التحديث الجديد خاصية شحن الهاتف بنسبة 80 بالمئة فقط، بينما سيتم تخزين الـ 20 بالمئة المتبقية قبل الاستيقاظ بساعة أو ما نحو ذلك. ويعتمد التحديث الجديد على معرفة الروتين اليومي الخاص بشحن كل مستخدم.

المعضلة. ويحتوي التحديث المقبل، على ميزة جديدة تدعى "Optimized Battery Charging" التي تقلل من سرعة نفاذ طاقة البطارية.

وبحسب شركة "أبل"، أن "هناك خيارا جديدا يساعد على إبطاء معدل انتهاء عمر البطارية"، كما أن هناك إمكانية لتقليل الوقت الذي يقضيه هاتف آيفون

يحمل التحديث المقبل الخاص بأجهزة "آيفون" (iOS 13) خبرا سارا لمستخدمي هذه الهواتف، حيث سيتضمن ميزة جديدة تسمح بأن تدوم طاقة البطاريات لوقت أطول. وتعد ضعف بطاريات هواتف آيفون وسرعة نفاذ طاقتها مشكلة تزعج معظم المستخدمين، لكن يبدو أن التحديث الذي سيطلق قريبا عمل على حل هذه

تعزيز التعاون مع هولندا في قطاعات اقتصاد المستقبل



بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد مع عمدة مدينة روتردام أحمد أبو طالب والوفد المرافق سبل تعزيز العلاقات وتوطيد الروابط الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين دولة الإمارات وهولندا والتركيز على المجالات ذات الاهتمام المشترك وخصوصاً الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبناء اقتصاد معرفي مستدام.

وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون القائم في عدد من القطاعات المهمة والحيوية في البلدين وفرص النمو خاصة في المجالات التي يمكن لها أن تخدم وتعزز مسيرة التنمية المستدامة في دولة الإمارات في ظل تحولها نحو اقتصاد المعرفة وتركيزها على مجال الابتكار. وأكد الطرفان ضرورة بحث الفرص الاستثمارية المتبادلة خاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة

والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والغذاء والصناعات الغذائية. كما تم خلال اللقاء استعراض أبرز المقومات التي يمتلكها البلدين والتي من شأنها أن تسهم في زيادة حجم التبادل التجاري وفتح آفاق أوسع من للمشاريع الاستثمارية بينهما.

وأكد معالي المنصوري خلال اللقاء الذي عقد في مقر الوزارة بأبوظبي بحضور سعادة الويسيس سوهانس أدريانس سفير مملكة هولندا لدى الدولة على العلاقات المتميزة التي تجمع دولة الإمارات ومملكة هولندا، وحرص الدولة على تعزيز آليات التعاون في المجالات المتعلقة بالابتكار والتقنيات التكنولوجية الحديثة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

"العليا لحماية المستهلك" تناقش آليات تعزيز التوعية الصحية والغذائية



بحثت اللجنة العليا لحماية المستهلك خلال اجتماعها الثاني لعام 2019 الذي عقد برئاسة معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد عدداً من الموضوعات التي تصب في تعزيز إجراءات وممارسات حماية المستهلك في دولة الإمارات.

حضر الاجتماع الذي عقد في يوليو 2019 سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وسعادة حميد بن بطي المهيري وكيل الوزارة المساعد لقطاع الشؤون التجارية، وسعادة الدكتور أمين الأميري الوكيل المساعد لسياسة الصحة العامة والتراخيص بوزارة الصحة ووقاية المجتمع، وممثلون عن الجهات الاتحادية والمحلية الأعضاء في اللجنة.

وناقش الاجتماع آليات توعية جمهور المستهلكين بالمعلومات الصحية والغذائية لوجبات المنشآت الغذائية، ومتابعة تطبيق استخدام اللغة العربية في الأنشطة الخدمية بمختلف أسواق الدولة، إلى جانب متابعة موضوع الرسوم التي تطبقها منافذ البيع الرئيسية في الدولة على مساحات وأرفف العرض، فضلاً عن الاطلاع على تقرير عالمي حول الاحتيال الإلكتروني والاستفادة منه بالتنسيق مع الجهات المختصة.

تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع مملكة البحرين



أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد عمق وممتانة العلاقات الثنائية التي تجمع دولة الإمارات العربية المتحدة مع مملكة البحرين الشقيقة في كافة المجالات ومنها الاقتصاد والتجارة والاستثمار.

وأشار معاليه خلال استقبله في يوليو 2019 سعادة الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة سفير مملكة البحرين لدى الدولة إلى أن تتبع مسار تطور العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات ومملكة البحرين الشقيقة، يظهر أن علاقات البلدين في تطور مستمر نحو المزيد من الألق، سواء على المستوى الثنائي، أو من خلال مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما ينعكس على تحقيق مصالح البلدين وشعبيهما الشقيقين، منوهاً أن العلاقات الثنائية تتسم بأنها تتجاوز الأطر الرسمية إلى العلاقات الاجتماعية الراسخة والممتدة، وتزداد هذه

العلاقات تماسكاً ورسوخاً في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" وأخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين الشقيقة. وأضاف معاليه خلال الاجتماع الذي عقد بمقر وزارة الاقتصاد في أبوظبي بحضور سعادة جمعة الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد أن تشابك علاقات البلدين وانسجامهما وطد تلك العلاقات، وفتح آفاقاً جديدة للتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والبيئة والطاقة والنقل والمواصلات، وهي كلها مجالات حيوية عززتها الإرادة المشتركة والموقع الجغرافي والاستراتيجي المميز للبلدين.

المنتدى الاقتصادي الإماراتي-الصيني يؤكد على الشراكة المستدامة



بحث المنتدى الاقتصادي الإماراتي-الصيني الذي عقد في يوليو 2019 في العاصمة الصينية بكين، بحضور معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، وتشونغ شان وزير التجارة الصيني، وبمشاركة وفد وزاري رفيع المستوى وقادة أعمال من الإمارات والصين سبل تعزيز الشراكة المستدامة، والاستثمار المستدام.

و اقيم المنتدى على هامش زيارة دولة قام بها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى الصين. وشارك في المنتدى وفد اقتصادي إماراتي يضم وزراء ومسؤولين من مختلف المؤسسات والدوائر والجهات الحكومية والخاصة، وسيتم خلال الفعاليات توقيع العديد من الاتفاقيات التي تخدم مصالح البلدين المشتركة. وهدف المنتدى إلى استكشاف فرص العمل المشترك

والاستثمار المتاحة في المستقبل، ويعمل على توفير منصة لمناقشة أهمية الابتكار لتحقيق النمو في القطاعات الرئيسية في كلا البلدين.

وشكل المنتدى فرصة فريدة للقطاعين العام والخاص في البلدين لتوثيق تعاونهما والتفاعل مع صناع القرار والشركاء المحتملين، من خلال سلسلة الكلمات الرئيسية والعروض والمناقشات المفتوحة.

مذكرة تفاهم مع اقتصادية عجمان بشأن العلامات التجارية والرقابة



التجارية، ويسعى الطرفان من خلالها إلى التنسيق بينهما في الجوانب الفنية والتقنية والقانونية والتدريبية التي تتعلق بهذه المجالات.

وتقوم وزارة الاقتصاد بموجب المذكرة بتفويض "اقتصادية عجمان"، بالصلاحيات والاختصاصات الاتحادية المنوطة بها فيما يخص إنفاذ قوانين حماية المستهلك والعلامات التجارية والغش التجاري وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتنظيم الوكالات التجارية، وذلك في أسواق إمارة عجمان، بما يتضمن إجراءات التفتيش والرقابة على الأسواق واستقبال وحل الشكاوى، وبالتنسيق المتواصل بين الطرفين.

وقعت وزارة الاقتصاد ودائرة التنمية الاقتصادية بعجمان مذكرة تفاهم بشأن العلامات التجارية والتفتيش والرقابة على الأسواق. وقع المذكرة في مقر وزارة الاقتصاد بدبي سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية وسعادة علي عيسى النعيمي مدير عام الدائرة بحضور سعادة حميد بن بطي المهيري وكيل الوزارة المساعد لقطاع الشؤون التجارية.

وتهدف المذكرة التي يتم توقيعها في يوليو 2019 إلى تعزيز التعاون والعمل المشترك بين وزارة الاقتصاد ودائرة التنمية الاقتصادية بعجمان في مجالات الحماية التجارية وحماية المستهلك والعلامات

الاجتماع السادس للجنة المبادرة الوطنية للتنمية الصادرات



قال سعادة عبد الله آل صالح إن الأوضاع التجارية على الصعيدين الإقليمي والعالمي تشهد العديد من التحديات في ظل التباطؤ الاقتصادي الملحوظ لبعض الاقتصادات الكبرى مثل أوروبا والصين والهند، فضلاً عن التوترات التجارية الحالية بين الولايات المتحدة والصين وعودة السياسات الحمائية للظهور على الساحة الدولية مرة أخرى، وهي كلها عوامل أثرت بشكل مباشر على ضعف النمو العالمي وانعكاساته على المستثمرين وبالتالي تأثر القطاع السلعي والخدمي وحركة التجارة الدولية بشكل عام.

عقدت لجنة المبادرة الوطنية للتنمية الصادرات اجتماعها السادس برئاسة سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية. تناول الاجتماع الأداء التجاري للصادرات غير النفطية للدولة مع استعراض جهود اللجنة في هذا الصدد ومناقشة مقترحات بخصوص الآليات الأنسب لتحقيق التكامل فيما بين خطط العمل الموضوعية لدعم وتنمية الصادرات الوطنية للدولة. شارك في الاجتماع الذي عقد في يوليو 2019 سعادة جمعة محمد الكيت الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية و أعضاء اللجنة من ممثلي الجهات الحكومية الاتحادية. واستعرض خلال الاجتماع "صندوق أبوظبي للتنمية" نبذة حول برنامج تمويل الصادرات وجهوده في تعزيز قدرة الصادرات الوطنية على النفاذ إلى الأسواق العالمية.

بحث فرص تعزيز التعاون مع مدينة تشانغزو الصينية



بحث سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، سبل تعزيز التعاون بين دولة الإمارات ومدينة تشانغزو عاصمة مقاطعة سيشوان بجمهورية الصين الشعبية في عدد من المجالات الحيوية، من أبرزها التجارة والاستثمار والتكنولوجيا المتقدمة والبنية التحتية والسياحة.

جاء ذلك خلال لقائه وفداً من مدينة تشانغزو عقد في سبتمبر 2019 بمقر الوزارة بدبي ترأسه سعادة فان ريبينغ عضو لجنة الحزب الشيوعي الصيني لمقاطعة سيشوان أمين لجنة الحزب الشيوعي الصيني للجنة بلدية تشانغزو وذلك بحضور سعادة حميد بن بطي المهيري، الوكيل المساعد لقطاع الشؤون التجارية، وسعادة يوسف عيسى الرفاعي، الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة، وهند اليوحة مديرة إدارة الاستثمار في وزارة الاقتصاد.

وأكد سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي متانة العلاقات بين دولة الإمارات والصين، والتي ترقى إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، مدفوعة برغبة البلدين الثابتة في بناء روابط قوية ومستدامة، مشيراً إلى أن الصين هي الشريك التجاري غير النفطي الأول عالمياً لدولة الإمارات على مدى السنوات الخمس الماضية، وأن تجارة الإمارات غير النفطية مع الصين تمثل 10% من إجمالي تجارة الإمارات مع العالم، حيث بلغت في عام 2018 أكثر من 43 مليار دولار، منوهاً بأهمية مشاريع الشراكة والتعاون القائمة بين البلدين في إطار مبادرة الحزام والطريق التي تحظى باهتمام ودعم كبيرين من دولة الإمارات.

"الاقتصاد" تبحث توسيع آفاق التعاون مع "بروج"



زار وفد من وزارة الاقتصاد يترأسه عبد الله آل صالح، وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية، مركز الابتكار التابع لشركة أبوظبي للدائن البلاستيكية المحدودة (بروج) في أبوظبي، حيث بحث الجانبان سبل توسيع آفاق التعاون المشترك في المجالات التجارية والاستثمارية والابتكار، بما يدعم منظومة الابتكار وتنمية ريادة الأعمال في الدولة ويسهم في رفع تنافسية الصادرات الوطنية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات والصناعات الإماراتية وتعزيز مصالحها التجارية إقليمياً وعالمياً.

ضم الوفد عبد الله الشامسي، الوكيل المساعد لقطاع المعالجات التجارية، وجمعة الكيت، الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية، والدكتور أديب العفيفي مدير البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وعدد من مدراء لادارات في الوزارة.

وقال عبد الله آل صالح، إن شركة بروج تمثل نموذجاً رائداً للشركات الصناعية الوطنية في دولة الإمارات التي تقوم على توظيف المستجدات التكنولوجية المتقدمة والابتكار والبحث والتطوير في توفير منتجات صناعية عالية الجودة وحلول مبتكرة في مجال صناعة اللدائن البلاستيكية وفق أفضل المعايير العالمية.

تفاهم بين وزارة الاقتصاد و"مؤسسة الإمارات" بشأن تنمية الشباب



واتفق الطرفان بموجب المذكرة على تشكيل فريق عمل مشترك لوضع إطار رئيسي لمجالات التعاون المحددة بين الجهتين خلال المرحلة المقبلة إلى جانب الاستفادة المتبادلة من الأنشطة التدريبية التي يقيمها كل طرف، وتسهيل إجراءات الحصول على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لابتكارات شباب مؤسسة الإمارات.

وقعت وزارة الاقتصاد ومؤسسة الإمارات، المؤسسة الوطنية المستقلة التي تعمل بالشراكة مع القطاعين العام والخاص لترسيخ المسؤولية المجتمعية ورفع كفاءات الشباب، مذكرة تفاهم بشأن التعاون والعمل المشترك وتبادل المعلومات والخبرات في مجالات ومبادرات النفع الاجتماعي والشباب والمشاريع الاجتماعية والاستدامة وتقييم وتعزيز عائدات الاستثمار الاجتماعي.

وقع المذكرة في يوليو الماضي بمقر الوزارة بدبي سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية وسعادة ميثاء الحبسي الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات بحضور سعادة يوسف عيسى الرفاعي الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة بوزارة الاقتصاد، وعدد من مسؤولي وموظفي الجهتين.

تعاون مع "صحة أبوظبي" في مجالات السياحة الصحية



تسليط الضوء على جودة الخدمات الصحية التي تقدمها المنشآت الصحية في أبوظبي والبنى التحتية والخدمات المتميزة التي تتمتع بها الإمارة لتكون وجهة عالمية للسياحة العلاجية. كما تهدف مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في أغسطس 2019 إلى تبادل الخبرات والتجارب في كافة المجالات المتعلقة بالسياحة العلاجية، والعمل على تأهيل الكوادر الوطنية للانخراط في هذا المجال.

وقعت وزارة الاقتصاد و دائرة الصحة - أبوظبي مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون والتنسيق بمجالات السياحة العلاجية وتبادل الخبرات والمعلومات والمعارف والمهارات بما يضمن تحقيق التكامل في علاقات الشراكة الاستراتيجية بينهما، بتوحيد جهودهما بما يضمن ترسيخ مكانة أبوظبي وجهة عالمية رائدة للسياحة العلاجية. وقع المذكرة في مقر وزارة الاقتصاد بأبوظبي سعادة عبدالله بن أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية وسعادة محمد حمد الهاملي وكيل دائرة الصحة - أبوظبي بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

ويتطلع الطرفان من خلال هذه الشراكة لترسيخ التعاون للترويج لقطاع السياحة العلاجية في إمارة أبوظبي على مختلف المستويات؛ المحلية الإقليمية والدولية عبر

تنمية العلاقات الاقتصادية الإماراتية الأوكرانية



أكد سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، أهمية تعزيز علاقات التعاون التجاري والاستثماري مع أوكرانيا، مشيراً إلى أن الشركات الإماراتية انجحت في النفاذ إلى العديد من الأسواق الإقليمية والدولية وترسيخ مكانتها وتعزيز قدراتها التنافسية في العديد من الصناعات والخدمات العالمية المتقدمة.

جاء ذلك خلال مشاركة سعادته في فعاليات افتتاح توسعات جديدة لإحدى مصانع المجموعة الصناعية الابتكارية Industrial Innovation Group في العاصمة الأوكرانية كييف، وهي استثمارات إماراتية-أوكرانية مشتركة تعمل في الأنشطة المتعلقة بالخدمات التكنولوجية المؤمنة من إنتاج وطباعة الشرائح الذكية عالية الأمان.

كما بحث سعادة آل صالح خلال لقاء مع جينادي تشيچيكوف رئيس غرفة تجارة وصناعة أوكرانيا، أهمية تعزيز الروابط بين مجتمعي الأعمال في البلدين لتطوير العلاقات الثنائية واستكشاف جوانب جديدة للتعاون وفتح المجال أمام القطاع الخاص لتعزيز تواجده بأسواق البلدين، مع التركيز على فرص التعاون في المشاريع المبتكرة والخدمات التكنولوجية المتقدمة.

المشاركة في الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي العربي



استعرضت الدورة الـ 104 لأعمال الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي مجموعة واسعة من البنود، أبرزها مناقشة الملف الاقتصادي والاجتماعي على مستوى القمة العربية المقبلة والمقرر عقدها مارس 2020، إلى جانب بحث تقرير حول متابعة تنفيذ عدد من القرارات.

ترأس وفد الدولة المشارك في أعمال الاجتماع الوزاري - الذي عقد في سبتمبر 2019 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية.

الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، في دعم الطفل العربي وبناء أجيال عربية واعية وقادرة على قيادة مجتمعات المستقبل.

وتحدث الدكتور المهندس محمد ناصر الاحبابي مدير عام وكالة الفضاء بالدولة خلال مداخلات لمحدثين حول مبادرة إطلاق المجموعة العربية للتعاون الفضائي ومبادرة إطلاق مشروع القمر الصناعي العربي 813.

وثنى الاجتماع جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في الاهتمام بالطفولة والإشادة بالمسيرة الرائدة لصاحب السمو الشيخ

المشاركة في القمة الرابعة لمبادرة الحزام والطريق بهونج كونج



وشارك في القمة وفوداً حكومية من 80 دولة ، وأكثر من 5 آلاف متحدث ورجل أعمال كما تناقش 320 مشروعاً استثمارياً تقام في الدول المنضوية تحت المبادرة حالياً وعددها 68 دولة إضافة إلى 100 شركة عارضة و520 جلسة عمل ثنائية. وناقشت القمة على مدار يومين الوضع الراهن لمشاريع المبادرة في الدول 68 ودور قطاعات البنوك والتمويل والتكنولوجيا والابتكار والإبداع والبنية التحتية والخدمات اللوجستية المتخصصة في دعم المبادرة.

شاركت دولة الإمارات بوفد اقتصادي وتجاري في القمة الرابعة لمبادرة الحزام والطريق التي أقيمت في هونج كونج خلال الفترة من 11-12 من سبتمبر 2019 بحضور وفود حكومية من 80 دولة.

ترأس وفد الدولة سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية ويضم في عضويته ممثلين من جهات وشركات حكومية وخاصة تشمل وزارة الاقتصاد ودائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي ودائرة النقل بأبوظبي ودائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة وموانئ أبو ظبي وموانئ دبي ومدينة خليفة الصناعية بأبوظبي /كيزاد/، ومجمع الشارقة للبحوث والابتكار، وهيئة الشارقة للاستثمار والتطوير /شروق/ وغرفة تجارة وصناعة الفجيرة، ومجموعة الاتحاد للطيران وغيرها.

المشاركة في معرض الصين - الدول العربية



وشارك سعادة آل صالح بكلمة خلال إحدى الجلسات الرئيسية للمؤتمر تحدث خلالها عن سبل تنمية التجارة المتبادلة مع جمهورية الصين الشعبية على الصعيد الثنائي مع دولة الإمارات وأيضاً على المستوى العربي، مستعرضاً عدداً من القطاعات الحيوية التي تحظى باهتمام مشترك وتحمل فرصاً وأبعاداً لشراكات تنموية ضخمة بين الجانبين. وأوضح أن العلاقة الاقتصادية والتجارية الصينية-العربية علاقات تاريخية، ترجع أصولها إلى أول طريق للتجارة الدولية عرفته البشرية وهو طريق الحرير القديم.

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في أعمال الدورة الرابعة لمعرض ومؤتمر الصين والدول العربية 2019 الذي عقد في سبتمبر 2019 في مدينة نينغشوان بمنطقة نينغشيا شمال الصين.

مثل الدولة في أعمال المعرض سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية. وأقيمت الدورة الأخيرة من المعرض تحت عنوان "فرص جديدة ومستقبل جديد"، وتشمل عدداً من الفعاليات المتميزة من بينها قمة الصناعة والتجارة بين الصين والدول العربية ومندليات ومؤتمرات تتناول مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية والخدمات اللوجستية والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والسياحة وغيرها.

بحث التعاون مع الصين في مكافحة الإغراق



بحث سعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي، الوكيل المساعد لقطاع المعالجات التجارية في وزارة الاقتصاد، سبل تعزيز التعاون بين دولة الإمارات وجمهورية الصين الشعبية في مجال المعالجات التجارية وخاصة مكافحة الإغراق والممارسات الضارة بالتجارة الدولية، وذلك خلال لقاءه في مقر وزارة الاقتصاد في أبوظبي وفداً رسمياً من وزارة التجارة الصينية يرأسه سعادة شي يوي نائب مدير عام مكتب المعالجات التجارية بالوزارة.

وناقش الجانبان خلال اللقاء الذي عقد في سبتمبر الماضي إجراءات مكافحة الإغراق المتبعة في عدد من القضايا الراهنة سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي وأهمية تعزيز التنسيق والتعاون في هذا الجانب الحيوي، كما بحثا سبل تعميق الشراكة بين دولة الإمارات والصين في مجالات

المفاوضات التجارية الجارية على مستوى منظمة التجارة العالمية بشأن الموضوعات ذات الصلة بمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية وآلية تسوية النزاعات على وجه الخصوص وفيما يتعلق بمقترحات ومثبات تطوير عمل المنظمة بشكل عام، وذلك وبما يراعي مصلحة البلدين وبما يساهم في تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين لزيادة التبادلات التجارية والأنشطة الاستثمارية المتبادلة والمشاركة والتي تصب في مصلحة النمو الاقتصادي للبلدين.

الترويج للقطاع السياحي في 3 مدن روسية



نظمت وزارة الاقتصاد في سبتمبر 2019 معرضاً ترويجياً متنقلاً في جمهورية روسيا الاتحادية، للتعريف بجوافز ومقومات قطاع السياحة في دولة الإمارات، ويروج للدولة كوجهة سياحية واحدة متميزة ومستدامة، وزار المعرض مدن سان بطرسبرغ وكازان والعاصمة موسكو.

شارك في المعرض وفد يضم إدارة السياحة في وزارة الاقتصاد، والدوائر والهيئات السياحية المحلية، ودائرة الصحة بأبوظبي، وهيئة الصحة بدبي، ومكتب إكسبو 2020، ومستشفى كليفلاند بأبوظبي، وشركات الطيران الوطنية، وممثلين عن الفنادق ومكاتب السفر والعطلات. واستهدفت فعاليات المعرض الجهات المعنية بالقطاع الخاص في روسيا، ومثل منصة مهمة لتعزيز التواصل مع شركاء القطاع السياحي في روسيا وإطلاعهم على التجربة الفريدة

والمتميزة التي يمكن للسياح من روسيا الاتحادية أن يحظوا بها في دولة الإمارات، بما فيها من تنوع وخدمات وتسهيلات سياحية ومقاصد سياحية متميزة من شواطئ دافئة ومنتجعات وفنادق ذات طراز عالمي.